المجلة التونسية للدراسات الفلسفية عدد 48، 49 / السنة 2010: 133-167

حدود القول الأرسطي بعدم التناقض برسم الفيلسوف

بلغيث عون
كلية الآداب - القيروان.

تمهيد

يرسم أرسطو حدودا جمة يقيمها لضبط القول بعدم التناقض ضبطا يسمح بعد ذلك بإنصافه إذ يتعلق الأمر بتعريف منطقه كما يسمح بالتفكير بمشروعية القول بإنجاز بعد أرسطي - هيغلي مثلا - حول مبدإ عدم التناقض[1]. ذلك أننا عادة ما نعرّف المنطق الأرسطي كمنطق هكذا شأنه. وإننا لنأوي في ذلك إلى المبادئ الثلاثة المعلومة - الهوية identité وعدم التناقض non-contradiction والثالث المرفوع tiers-exclu[2] بقليل من التفصيل بشأن «المساحة المحرمة» عن اشتغال مبدإ التناقض بلسان أرسطو نفسه. سنسعى من خلال كتابي **المقولات** و**العبارة** أساسا إلى الإجابة عن السؤال التالي: إلى أيّ مدى يمكننا تعريف المنطق الأرسطي كمنطق «عدم تناقض»؟ أو ضمن أي حدود يصدق ذلك؟

إن سؤال الحدود، حدود مبدإ عدم التناقض لا يبدو غائبا عن أرسطو نفسه. ذلك أن الفيلسوف، وهو ينطلق من وضع حرج للمبدإ لدى السوفسطائيين، يدرك إذن أنه ليس على غاية من البداهة على الأقل في «تجربة الغيرية [التي] تعلمنا [...] أن بعضا من مخاطبينا لا يقبل هذا المبدأ»[3] حتى وإن كان «مفترضا ضرورة بفعل علاقتنا بالعالم»[4]. لذلك فإن هذا المبدأ لا يخلو من توصيفات مختلفة بشأن بداهته أو برهانيته بحسب الفيلسوف نفسه. ف«في أغلب الكتب المعروفة لدينا، فإن أرسطو يقدم مبدأ عدم التناقض كمبدإ صحيح حدسيا [...] أما في كتاب الجيم من الميتافيزيقا، بالمقابل، فإننا نشهد تجاوزا، من جهة أرسطو، لموقفه الخاص. إن ما كان حدسيا على وجه الحصر يصبح هنا موضوع تعليل[5]».

أكثر من ذلك فإن التعليل نفسه الذي يطرحه الفيلسوف ليس من جنس التعليل المنطقي الخالص. ينبه دي برايتر إلى أن مفترضا أساسيا لكتاب الجيم هو كتاب النفس ونظرية العقل والتعقل théorie de l'intellect بما يعني الوقوع في دائرة

الإنساني ومن ثمة مشكل المعنى والخطاب وتهديد التناقض[6]. نفترض هنا أن وعي الفيلسوف بهذا الوضع الإشكالي لمبدإ التناقض لا يقتصر على هذا الموضع من الأثر الأرسطي. إنه لبين في الكتب المنطقية نفسها (التحليلية بعبارة أرسطو) وإنه لكاف لوعي مماثل بسؤال الحدود.

يتعلق الأمر هنا بالكشف عن جملة من التمييزات يقيمها الفيلسوف أحيانا بوضوح ويفترضها أحيانا أخرى افتراضا لينتهي إلى حصر الزاوية - التي نزعم من الآن أنها ضيقة جدا مقارنة مع جملة ما كتب الفيلسوف عن المنطق - أعني الزاوية المخصوصة للقول بعدم التناقض. وسنرتب هذه التمييزات هنا تحت عنوانين كبيرين: تمييز مفهومي يقيمه أرسطو بين التناقض ومشابهاته وخاصة التضاد ومن ورائه التقابل عامة؛ وتمييز إجرائي يتعلق بتبيين الشروط المخصوصة للقول بالتناقض.

I– المتقابلات[7] pposés (المتضادات contraires أهمّها)[8] ليست المتناقضات contradictoires / التناقض مستحيل لكن التقابل (التضاد أهمه) ممكن:

أ- أنواع التقابل:

يتعلق الباب الثالث من الفصل العاشر من كتاب **المقولات** لأرسطو بالمتقابلات، وهي أربعة أصناف:

- المتقابلات بالنسبة relatifs
- الأضداد contraires
- المتقابلات بالإمتلاك والحرمان opposés par possession et privation
- المتقابلات بالإثبات والنفي opposés par affirmation et négation

نجد هذه القسمة في الفقرة الثانية من الباب المذكور. بعد ذلك تتولى الفقرات الموالية تفصيل الأمر.

ب - تعريف المتقابلات:

- المتقابلات بالنسبة: يقول الفيلسوف في الفقرة الرابعة: «كل ما هو مقابل كمقابل بالنسبة يسمى ما هو إيّاه بالنسبة للشيء المقابل له[9]». وهو يضرب المثالين التاليين: الضعف double والنصف moitié ثم العلم. فنحن إنما نسمّي ضعفا ونصفا لافتراض ما ذلك ضعفه ونصفه، أي شيء آخر غير نفسه. إننا نقول «إثنان ضعف» لكن المعنى لا يكتمل إلا إذا أضفنا «ضعف الواحد» ونقول «أربعة نصف»

لكن المعنى غير مفهوم إذا لم نضف «نصف الثمانية». فالضعف هو دائما «ضعف لـ» double de، والنصف كذلك «نصف لـ» moitié de. هكذا الشأن مع العلم (المثال الثاني) بما هو ضرورة «علم بشيء / بمعلوم» والعكس صحيح، فالمعلوم لا يسمى معلوما إلا لأن علما علمه.

من البيّن إذن أن الضعف «ضعف شيء ما» والنصف «نصف شيء ما». وإن طرفي علاقة التقابل هنا هما (ضعف وشيء / نصف وشيء، 2 و1 / 4 و8). ولكن لما كان الضعف ضعف الشيء الذي هو نصفه، لزم القول إن الضعف هو ضعف النصف، وبالأحرى ضعف نصفه والنصف نصف ضعفه. وهكذا بالنسبة للعلم الذي هو علم المعلوم أو بالأحرى علم معلومه، كما أن المعلوم هو معلوم علم أو معلوم علمه، كل ذلك بشكل متبادل réciproque. توجد إذن خاصيتان للمتقابلات بالنسبة:

كونها أوّلا غير قائمة بذاتها بل في علاقة لا مضافة تشكل جوهر تسميتها.

كونها ثانيا تقال بالتبادل بشكل آخر.

ـ المتقابلات بالضدية / الأضداد: لا يقدم أرسطو في الفقرات 5 و6 و7 و8 و9 و10 من الفصل العاشر من الباب الثالث الذي يتحدث فيه عن الأضداد، كما في الفصل 11 المخصص لهذا الشأن ـ لا يقدم تعريفا محددا للأضداد، وإنما يعرّفها مباشرة في كل مرة من خلال الأمثلة: «الشرّ هو ضرورة ضدّ الخير [...] المرض ضدّ للصحّة والعدل للظلم والشجاعة للجبن»[10]. وهكذا الأبيض والأسود فهما ضدّان والزوج pair والفرد impair ثمّ الجيّد bon والرديء mauvais.

إن حديث أرسطو عن الأضداد يرد مباشرة عقب حديثه عن المتقابلات بالنسبة التي يعرف فيها الواحد بما هو واحد الآخر أو بما هو علاقة مع الآخر، في حين يعرّف الواحد في تقابل الضدية بما هو رفض للآخر أو رفض العلاقة مع الآخر. يقول أرسطو: «هكذا فإن الخير لا يسمّى خير الشرّ، ولكن ضدّ الشرّ، الأبيض لا يسمّى أبيض الأسود، ولكن ضدّ الأسود»[11]. لا يعني ذلك عدم وحدة المتضادات، ففي الفقرتين 5 و6 يؤكد أرسطو على ما يذكر به دائما بصدد المتقابلات من أن التضاد لا يقال إلا عن موضوع واحد «سواء في الجنس أو النوع[12]». فإذا لم يتعلق بفرد واحد تعلق بنوع واحد وإذا لم يتعلق بنوع واحد تعلق بجنس واحد.

ـ المتقابلات بالإمتلاك والحرمان: بعد أن يذكّر أرسطو بما يشدّد عليه دائما بشأن وحدة الموضوع المتعلقة به المتقابلات، هنا الإمتلاك والحرمان، يقول: «إنه بالنسبة

للشيء نفسه حيث يكون الإمتلاك خاصية طبيعية، يمكننا أن نستعمل دورا بدور الواحد والآخر»[13]. يقصد أرسطو أنه لا حرمان إلاّ لما يقصد الإمتلاك. وهو يضرب لذلك مثال الأعمى ومثال الأدرد (محروم الأسنان)، إذ يقول: «إننا نقول عن كائن أنه أدرد، لا لكونه فقط لا يمتلك أسنانا أو أنه أعمى، لا لكونه فقط لا يمتلك البصر، وإنما لكونه لا يمتلك أسنانا ولا بصرا، من حيث أنه يجب أن يكون له بطبيعته الواحد والآخر - فإن بعض الكائنات تكون، لحظة ولادتها، فاقدة الأسنان والبصر، ولا نسميها لذلك درداء أو عمياء»[14]. يصدق هذا على الطفل لحظة ولادته، فرغم كونه لا يرى، إلا أننا لا نسميه أعمى[15]. إن الأعمى إذن ليس من لا يرى إطلاقا كما أن الأدرد ليس من لا يمتلك أسنانا على الإطلاق وإنما الأعمى من لا يرى من حيث أنه طبيعيا يرى والأدرد هو من يمتلك أسنانا من حيث أنه طبيعيا يمتلكها. وتلك هي دلالة الحرمان. فالحرمان ليس عدم الوجود بل غياب وجود مفترض قيامه أصليا.

ثمة بالتأكيد تشابه بين هذا النوع من التقابل وبين التقابل بالضدية من جهة أن المتقابلين هنا وهناك يقالان بالتنافي لا بالتناسب كما في المتقابلات بالنسبة. ولكن في الوقت نفسه ثمة تأكيد واضح على أن الواحد يقال نسبة إلى الآخر مثلما كنا نرى آنفا. لذلك يقوم أرسطو في الفقرات 17 ← 20 بالتمييز بين التقابل بالإمتلاك والحرمان من جهة وبين التقابل بالنسبة والضدية من جهة ثانية.

في الفقرات 17 و18 يؤكد الفيلسوف أوّلا على أن التقابل بالإمتلاك والحرمان لا يقال فيه مثل التقابل بالنسبة أن الشيء هو شيء مقابله (الأب أب الأبن / الضعف ضعف النصف). فنحن لا نقول إن العمى عمى الإبصار (نقول البصر وذلك أمر مختلف). ذلك لأن هذا يفترض أن الواحد من المتقابلات في تقابل النسبة يأخذ معناه من الحضور الموجب للآخر مثلما يأخذ الأب أبوّته من إبنيّة الإبن ويأخذ الضعف ضعفيته من نصفية النصف، بأن يكون كل منهما حاضرا حضورا موجبا قبالة الآخر. أما في تقابل الإمتلاك والحرمان فإن العمى يكون في غياب الإبصار والعكس صحيح، وأن يكون الواحد أدرد لا يكونه إلا بغياب الأسنان. ومن هذا الوجه فإن المتقابلين بالإمتلاك والحرمان يشبهان المتقابلين بالضدية من حيث أن الواحد لا يوجد إلا على حساب الآخر، والأمر مختلف مع تقابل النسبة.

أما ثانيا فإن أرسطو يؤكد - نتيجة لتأكيده الأول - أن المتقابلات بالإمتلاك والحرمان لا تقال بالتبادل بين المتقابلين. فنحن لا نقول عمى الإبصار وإبصار العمى (كما نقول أب الإبن وإبن الأب)، كما أن الإقرارين الأول والثاني متساويان بشكل معكوس.

أما في الفقرات 19 و20، فإن الفيلسوف يميز بين التقابل بالإمتلاك والحرمان والتقابل بالضدية بوجهيها: الضدية المباشرة والضدية المتوسطة[16]. أما تقابل الأضداد المباشرة المتميز بأن أحد الضدين يجب أن يوجد ضرورة في الموضوع حيث يغيب الآخر، فلا نجد له نظيرا في التقابل بالإمتلاك والحرمان حيث «ليس دائما ضروريا أن يوجد الواحد أو الآخر في الموضوع الذي يمكن أن يقبلهما: فما لم يكن عليه بعد أن يكون له بالطبيعة بصر لا يسمّى أعمى أو بصيرا»[17]. فالكلب الصغير، رغم أنه لا يرى، لا يسمى أعمى بما هو بالطبيعة كذلك. وهكذا الشأن بالنسبة للأضداد غير المباشرة.

ثم إن أرسطو يقوم في الفقرة 20 بتمييز أخير بين المتقابلات بالضدية والمتقابلات بالإمتلاك والحرمان مفاده أنه في الأولى «يمكن أن تتحول الواحدة إلى الأخرى ما لم يكن الواحد منهما ضرورة فيزيائية، مثل الحرارة في النار. فإن الإنسان وهو في صحّة جيّدة يمكن أن يصبح مريضا والأبيض يمكن أن يصير أسود والبارد يمكن أن يصير حارا، والحار يمكن أن يصير باردا، والجيد يمكن أن يصير رديئا، والرديء يمكن أن يصير جيدا. هكذا فالإنسان الفاسد مأخوذا بعبارات أفضل ونصائح أفضل [...] سينتهي، إذا لم يعقه الزمن، للوصول إلى طريقة وجود مختلفة تماما عن الأولى[18]». أما في تقابل الإمتلاك والحرمان «فمن المستحيل أن تتغير أبدا الواحدة إلى الأخرى[19]». وإذا كان ممكنا حسب أرسطو أن يصير تحول من الإمتلاك إلى الحرمان، فإن العكس غير ممكن، إذ أننا «حينما نصير مرة عميا، فإننا لا نحصل ثانية على البصر...»[20].

- المتقابلات بالتأكيد والنفي: وهي المتقابلات التي «يجب دائما على نحو ضروري أن يكون إحداها صحيحا والآخر خاطئا»[21]. هي ذي الخاصية التي يجدها أرسطو مميزة لهذا النوع من المتقابلات دون غيرها. والسبب حسب الفيلسوف هو أنّ كلّ المتقابلات الأخرى تقابلات مفاهيم أو مقولات أعني ألفاظ معزولة لا تقابلات أحكام أو قضايا. وهذه لا تحمل نفيا أو إثباتا، صحة أو خطأ[22]، فالصحة والمرض (الأضداد) والضعف والنصف (تقابل النسبة) والإبصار والعمى (تقابل الإمتلاك والحرمان) كلّها مقولات لا تحمل نفيا أو إثباتا، صحة أو خطأ.

ج – في الفرق بين التقابل (التضاد أساسا) والتناقض / التضاد علاقة مطلقة – التناقض علاقة مخصوصة:

هدفنا من العرض الآنف للمتقابلات هو تمييزها عن التناقض. إن أرسطو يعي

جيدا المسافة الفاصلة بين التناقض والتضاد. ويشير دوز إلى ثراء واسع في علاقة المتقابلات ليس التناقض إلا أحدها وهكذا التضاد، ثراء يسمح بعد ذلك بكشف الحدود الضيقة لعلاقة الإمية «أ أو لا أ» لدى أرسطو: «إن أرسطو يميز أنواعا عديدة من المتقابلات التي منها التناقض والتضاد مثلا حاد وفاخم هي أضداد؛ حاد وغير حاد متقابلات بالتناقض»[23]. إن أرسطو لا يدخل المتقابلات تحت إسم التناقض فهي ممكنة وهي أمر واقع أكثر من ذلك. ففي المتقابلات بالنسبة ليس الضعف متناقضا مع النصف بل على العكس هما، بحسب أرسطو، قائمان الواحد بقيام الآخر. وفي الأضداد، فإنّ الشر ليس نقيضا للخير والنور للظلمة إلاّ إذا توفرت شروط التناقض التي سنذكرها بعد حين. أما من حيث تسمية الضدية نفسها، فإن أرسطو يؤكد أصالتها كمقوم من مقومات الوجود. بل إن الفيلسوف يؤكد وحدة الاضداد - أي وحدة الموضوع الذي تقومان فيه. وهكذا الشأن بخصوص التقابل بالإمتلاك والحرمان، فإن العمى ليس نقيضا للإبصار إلا بتوفر شروط التناقض. أما من حيث المبدإ، فإن العمى ليس متنافيا بالمطلق والإبصار إذ لا نسمي أعمى إلاّ من له الإبصار بالطبيعة ويحرمه. وليس بالتناقض أن يقال إن إمكان الإبصار شرط أساسي للعمى. كما ليس من التناقض أن الأضداد يستحيل بعضها إلى بعض، الفاسد إلى جيد والبارد إلى حار والليل إلى نهار والعكس، وهكذا.

إذا كان التقابل ممكنا، فإنه في كلّ مرّة قابل لأن يكون تناقضا إذا توفرت شروطه. إن الضعف والنصف كمتقابلات بالنسبة، يكون الواحد فيها واحد الآخر كما رأينا، تنقلب إلى متناقضة إذا أخذنا الضعف نفسه بما هو النصف من الجهة نفسها. إن 4 ضعف لـ 2 لكنها نصف لـ 8 وهذه تقابلات بالنسبة قائمة بلا إشكال. أما إذا أخذنا الـ 4 بما هي معا ضعف الـ 2 ونصفها أو بما هي معا نصف الثمانية وضعفها فذلك تناقض مستحيل. لكن أهم تفكير الفيلسوف بشأن التناقض وعدم التناقض هو ما يتعلق بالأضداد وبالمتقابلات بالنفي والإثبات.

قلنا إن الضدّ contraire هو المقابل القائم على رفض مقابله على خلاف تقابل النسبة وإن علاقة الضدية هي أكثر علاقات التقابل المهددة بالتشابه مع التناقض. والحقيقة أن أرسطو يدرك هذا التشابه المريب مع التناقض إذ يحاول التمييز كما يلي: «إني أقول أن الإثبات متقابل بالتناقض مع النفي حينما يشير الأوّل إلى أن الشيء كلي ويعتبر الثاني أن هذا الشيء نفسه ليس كذلك. مثلا: كل إنسان أبيض، بعض الناس ليس بأبيض - لا أحد من الناس أبيض، هذا الإنسان أبيض. إن القضايا متضادة، حينما يكون الإثبات كليا، ويكون النفي هو الآخر كذلك. هكذا الشأن مع: كل

إنسان أبيض، لا أحد من الناس أبيض - كل إنسان عادل، لا أحد من الناس عادل[24]». بأي معنى يسمي أرسطو تناقضا: كل إنسان أبيض، بعض الناس ليس بأبيض - لا أحد من الناس أبيض، هذا الإنسان أبيض، ويسمّي تضادا: كل إنسان أبيض، لا أحد من الناس أبيض؟

يعرف الفيلسوف التناقض بما هو تقابل يشير فيه الإثبات إلى أن الشيء كلي ويعبّر فيه النفي على أن هذا الشيء نفسه ليس كليا[25]. أما في التضاد فيكون الإثبات كليا والنفي كليا. من الواضح أن ثمة تأكيدا على كون التناقض يستوجب أبدا أن يكون الشيء نفسه مقصودا بالإثبات والنفي في حين لا يؤكد أرسطو على هذا الشرط بشأن التضاد. إنه يؤكد بالمقابل على حدة الإستقطاب أن تتوفر في التضاد (كل ≠ واحد) ولا يشدد على ذلك في التناقض، إذ يكفي أن تكون «كل» و»بعض»، «لا أحد» و»هذا» مقولة حول الشيء نفسه. فقولنا «كل إنسان أبيض» ينقضه قولنا «بعض الناس ليس بأبيض» إذا قصدنا موضوعا واحدا هو «كل انسان». فلا يمكن أن يكون الشيء الواحد (المحدد هنا ب»كلّ») حاملا لهذا التحديد ب «كلّ» ولنفيه ب «بعض»، «لا أحد» أو ما سوى ذلك. ومعنى أن هذا الحكم ينقض الآخر أن افتراضهما معا مستحيل. أما قولنا «كل إنسان أبيض»، فإذا قابلناه بـ «بعض الناس ليس بأبيض» لم يكن هذا ليضاد ذاك حسب أرسطو مع أن هذا ينقض ذاك إذا حملا على شيء واحد. لكن ألا تتعلق المضادة أيضا بحمل الضدين على شيء واحد؟ ألم يقل أرسطو أن «الأضداد تنطبق طبيعيا على موضوع موحّد سواء في النوع أو في الجنس؟»[26].

بلى، فإن قولنا «كل إنسان أبيض» لا يضاده قولنا «لا أحد من الناس أبيض» إلا لأن كليهما يشيران إلى الموضوع نفسه (الإنسان) والمحمول نفسه (أبيض) وأن الثاني منهما ينفي مقدار ما يثبته الأول بالتمام. فالصحة والمرض ضدان لأنهما يقومان جميعا في جسم الإنسان والأبيض والأسود ضدان لأنهما ينتميان إلى نوع واحد هو اللون وهكذا العدل والظلم ينتميان إلى نوعين ضدين هما الفضيلة والرذيلة المنتميتان بدورهما إلى جنس واحد هو القيمة والخير والشر المنتميان كنوعين إلى جنس موحد هو القيم، الخ[27]. فلا ضدية حيث لا موضوع موحّد في النوع أو الجنس، لا ضدية مثلا بين البياض (المنتمي إلى نوع هو اللون) والثقل (المنتمي إلى نوع آخر هو الوزن). لا ضدية أن يكون الشيء أبيض وثقيلا أو غير ثقيل، بل الضدية حيث يكون أبيض ولا أبيض، ثقيلا وغير ثقيل. غير أن هذا بين من قبل، أما وإن الأخطر والأهم هو التدقيق الذي يقدمه الفيلسوف بعد ذلك بشأن التضاد والذي يبلغ به درجة قصوى في التشابه مع التناقض ولكن بالمثل درجة قصوى في التمييز بينهما[28].

ما الفرق هاهنا إذن بين الضدية والتناقض إذا كانا مشروطين جميعا بالإثبات والنفي للمحمول نفسه على الموضوع الواحد أو بإثباتين لمحمولين متضادين على الموضوع الواحد، إذا كانا ينتميان جميعا إلى نوع موحّد أو جنس موحّد؟ بأي معنى تكون القضايا نفسها ـ كل انسان أبيض، لا أحد من الناس أبيض مثلا ـ مصنفة كقضايا متضادة وأحيانا كقضايا متناقضة؟ ماذا يجب أن نفهم من وحدة الشيء الذي شدد عليه أرسطو من قبل في تعريف التناقض؟

لم يعد ممكنا أن نميز بين التضاد والتناقض على أساس تعلق القضايا بالموضوع نفسه في الثاني. لا بد من البحث عن أساس آخر للتمييز من حيث أن كليهما يقومان على وحدة الموضوع. يقول أرسطو متحدثا عن الحالة التي تكون فيها القضايا المتضادة متناقضة: «إذا كان سقراط في صحة جيدة مضادا لسقراط مريض، كما أنه ليس ممكنا أن يوجد هذان الشيئان في وقت واحد في الفرد الواحد، فإنه مستحيل أيضا إذا وجد أحد الضدين، أن يوجد الآخر أيضا»[29]. من الواضح أن أرسطو يسمّي تضادا القضايا (سقراط في صحة جيدة / سقراط مريض) بغض النظر عن وجودها وعن وحدة موضوعها ويسمّي تناقضا القضايا موجودة وموحدا موضوعها. فـ«سقراط في صحة جيدة» قضية مضادة لـ«سقراط مريض». لكن إذا تعلق الامر بوجود القضيتين في موضوع واحد صارتا متناقضتين. أما في وضع التضاد فإن القضايا هاهنا لا ينقض بعضها وجود بعض لسبب بسيط هو أن الوجود معا لا يتعلق بها. ولو تعلق بها الوجود معا لتناقضت.

إنه لا مناص بعد كل هذه الإعتبارات من تصور التضاد صفة للأشياء في علاقتها المفهومية فحسب أو وجودها غير العلائقي (معا). فلا يستوجب الأمر عدم وجود الأشياء ذاتها المعنية بالتضاد والتناقض أي وجودها المفهومي، بل عدم الوجود الفعلي لعلاقتها أو عدم اجتماعها فعليا في موضوع واحد. كما لا يستوجب هذا ان يكون الوجود المقصود هنا وجودا ماديا فحسب، بل قد يعني الوجود المنطقي. في كل الحالات، إنما التناقض حالة وجود معا للمتضادات مستحيلة، أما التضاد فحالة تعريف أو وجود فحسب يقوم فيها الواحد على حساب الآخر وهي ممكنة. لذلك لا تتنافى الأشياء كمتضادات إذ لا يتعلق الأمر بإثبات وجودها معا بينما تتنافى كمتناقضات.

هكذا فإن التناقض حالة من التضاد الذي يكون أيضا غير متناقض إذ يتعلق الأمر بقيامه المفهومي. كما أن التضاد ليس وحده ما يكون متناقضا. فالمتقابلات بالإمتلاك والحرمان والمتقابلات بالنفي والإثبات وحتى بالنسبة كلها تكون

متناقضة إذا وضعنا المتقابلين في موضوع واحد ووقت واحد. فالخير والشر متضادان وهكذا النور والظلمة والعدل والظلم. ولكن هذه جميعا ليس ضروريا أن تكون متناقضات إلا إذا خرجنا عن تحديدها المفهومي وتحدثنا عن وجودها في موضوع واحد محدد (فعلي)، آنذاك فإن العدل منسوبا إلى الحكم يقصي الجور والنور يقصي الظلمة والخطأ يقصي الصواب. بالمقابل، فإننا حتى إذا قصدنا الأحكام التالية: هذا الرأي خطأ / هذا الرأي صواب (لا فقط المفاهيم)، سقراط مريض / سقراط في صحة جيدة قاصدين الشيء نفسه دون أن نقصد وجوده (فعليا) - حتى إذا كان ذلك لم يكن ليكون هذا تناقضا بل مجرد تضاد.

فالتناقض هو وجود الشيء نفسه وعدم وجوده في وقت واحد في الموضوع نفسه.

أما التضاد فهو الصفات المتعارضة ذات الوحدة الضرورية (وحدة الفرد أو الجنس أو النوع).

على هذا النحو فإن الهوية ومن ثمة الثالث المرفوع لا يشدد عليهما الفيلسوف إلا بشان التناقض وفق التوصيف الآنف له. أما التضاد فمن الممكن بشأنه أن تنحل الهويات إلى غيرها وأن يكون الثالث إذن موضوعا والوسط ممكنا. وإذا كان هذا شأن التضاد فإنه كذلك وبالاحرى شأن كل المتقابلات التي ذكرناها. «إن كل تغير إنما ينتج إما بين متقابلات (لا جيد / جيد، أبيض / أسود، أو العكس)، أو بين مقابل ووسط (أسود / رمادي، رمادي / أبيض أو العكس) ولكن ليس بالتأكيد بين ما ليس الواحد ولا الآخر (الكلب مثلا) والواحد أو الآخر»[30]. إن التغير من مقابل إلى غيره دون مشكل هوية وثالث مرفوع إنما يجد مبرره في الوحدة التي ذكرناها آنفا كعنصر لا ينفك عن تعريف الضدية. وإنه لمن المهم أن ننبه إذن إلى «خطإ التفكير الذي يخلط بين الوسط بين الأضداد والوسط [المتعلق] بالتناقض»[31] بغض النظر عما إذا كنا هنا بصدد «مشكلات تشهد عليها عومان الترجمات»[32] أم إذا كان الأمر متعلقا بمشكلات حميمة للتفكير الفلسفي نفسه.

2 - حدود تطبيقات مبدإ التناقض / المساحات الخاضعة للتناقض والمساحات غير الخاضعة للتناقض

إذا كان أرسطو يميز التناقض عن التضاد معترضا فقط على التناقض أن يكون ممكنا، فإن الفيلسوف يذهب أكثر من ذلك إلى ضبط المساحة التي يتحرك داخلها مبدأ التناقض أي المساحة التي لا يمكن بصددها الحديث عن التناقض. ثمة بمعنى

ما اعتبار واضح للفروق بين الميادين المتعلق بها تطبيق مبدإ التناقض أو بتعبير آخر مرونة ما. ذلك أن أرسطو بمقدار حرصه على إثر أفلاطون على اتخاذ مسافة واضحة من السوفسطائية [33] بمقدار حرصه أيضا على اتخاذ مسافة مماثلة من بارمنيد بشأن حفظ الوحدة المطلقة للماهيات مثلما يشير أندريه دوز: «إن الأمر يتعلق، بالنسبة للفيلسوف الإغريقي، بتأكيد صلابة تحديدات «المفهوم» مقابل حركية مفرطة [...] للمفهوم نفسه، ولكن بتلافي الهوية المجردة التي تنحجز داخلها المدرسة الإيلية. وإنه لمن الصحيح أن أرسطو، بعد أفلاطون، يجهد نفسه في أن يحتل وسطا عادلا...»[34]. نزعم هنا، مثلما افترضنا في البداية التفكير الأرسطي من خلال التحدي السوفسطائي، أن وعي أرسطو بإشكالات الهوية المرتبطة بالواحد البارمنيدي ثم بالمعالجة الأفلاطونية المشكلة بدورها، كل ذلك ألقى بظلاله المباشرة على تفكير الفيلسوف بشأن ضبط حدود الهوية ضبطا نصف بعضا منه على النحو التالي:

أ- الحصر الأرسطي للقضية السالبة / ليس ثمة إلاّ سلب واحد لتأكيد واحد

يكشف أرسطو عن عدة سلوب ممكنة تبدو متعلقة جميعا بالإثبات الواحد. ولما كان العدد الأكبر منها يبدو مناقضا للإثبات ومقبولا في وقت واحد، يتراءى هاهنا إمكان القول بالتناقض. غير أن الفيلسوف يبين أن السلوبات الممكنة ليست متعلقة بالإثبات الواحد، ومن ثمة ليست مناقضة للإثبات المفترض أنها متعلقة به. إنه يحصر السلب بالنسبة للإثبات الواحد على نحو لا يفترض معه إلا التناقض في الحدود المرسومة حصرا.

بعد أن فصّل أرسطو الفروق بين القضايا في تعريفها وخصائصها، يذكر في الفقرة 11 خاصية مشتركة بينها سواء كانت كلية أو جزئية، محدّدة أو لا محدّدة، وهي أنه بالنسبة لها جميعا «ليس ثمة إلاّ سلب واحد لتأكيد واحد، لأنه يجب دائما أن يسلب السلب الشيء نفسه الذي أكده التأكيد وأن يسلبه عن الموضوع نفسه، سواء كان شيئا جزئيا أو كليا، وسواء أخذ (الشيء الكلّي) بطريقة كلية أو لم يؤخذ»[35]. إن أرسطو يضع هنا شرطين، إضافة إلى الشرط الأساسي الأوّل – أن تكون القضايا سالبة وموجبة – شرطان يمثلان العلة التي يعلل بها الفيلسوف لماذا «ليس ثمة إلا سلب واحد بالنسبة للتأكيد الواحد» [36]:

الأوّل أن يسلب السلب الشيء نفسه والثاني أن يسلبه عن الموضوع نفسه. وإنه ليعطي مثالا على ذلك من قضية جزئية ك»سقرط أبيض»، «سقراط ليس أبيض». فهاهنا تسلب القضية الثانية «البياض» عينه الذي تؤكده القضية الأولى وهي

تسلبه عن الموضوع عينه «سقراط» الذي للقضية الأولى. بلغة أخرى، فإنه يجب أن يكون المحمول نفسه منفيا ومثبتا هنا وهناك حول الموضوع نفسه الذي يحمله هنا ولا يحمله هناك. بهذين الشرطين يكون سلب البياض عن سقراط هو السلب الوحيد الممكن لتأكيده له. فقولنا «سقراط ليس جميلا» مثلا لا يتناقض، أي لا يسلب البياض عنه وهو ليس سلبا له وقولنا «سقراط ليس أحمر» ليس سلبا للبياض عنه، بالعكس قد يكون تأكيدا لكونه أبيض، وهكذا نفي أي لون آخر عن سقراط. كما أنه حتى قولنا «سقراط ليس أبيض»، إذا قصدنا به بياضا آخر غير الأول (إذا قصدنا بأحدهما مثلا بياض الوجه والآخر بياض القلب)، ما كان ليكون سلبا لما حملناه عليه من بياض، إذ قد يكون سقراط أبيض القلب لكنه غير أبيض الوجه. فلا سلب الألوان عن سقراط يعد سلبا للبياض عنه، بل على العكس الوحيد مؤكد له ولا سلب معان أخرى للبياض سلب للبياض عنه ولا سلب صفات أخرى عن سقراط يعد سلبا للبياض عنه. إن الوحيد الذي يسمى سلبا لكون «سقراط أبيض» إنما هو قولنا «سقراط ليس بأبيض». هذا بشأن الشرط الأول (فردية المحمول).

أما بشأن الشرط الثاني (فردية الموضوع)، فإن قولنا «سقراط أبيض» لا يعد سلبا له إلا «سقراط ليس بأبيض» وليس «أفلاطون ليس بأبيض». فإنه قد تكون هذه القضية السالبة صحيحة دون أن يسلب ذلك عن سقراط كونه أبيض، بل أنه حتى قضية مماثلة من نوع «سقراط ليس بأبيض» يمكن أن لا تكون سلبا لـ«سقراط أبيض» إذا كان سقراط يشير إلى شخصين متباينين سقراط 1 وسقراط 2 أو كانت القضية السالبة تشير إلى سقراط في لحظة أخرى من لحظات وجوده أو إذا كانت تشير إليه بمعنى آخر من معانيه كأن يشير اسم سقراط أوّلا إلى جسمه وثانيا إلى قلبه أو ما شابه ذلك. في كل هذه الحالات، وهي متعدّدة، لا وجود لقضية سالبة لـ«سقراط أبيض».

إننا إذا حافظنا على فردية الموضوع «سقراط» بكل المعاني الممكنة وعلى فردية المحمول «أبيض» بكل المعاني الممكنة أيضا بشكل لم يكن معه للقضية «سقراط أبيض» إلا معنى فردي بالتمام، ما كان لنا أن نجد لها إلا قضية واحدة سالبة هي «سقراط ليس أبيض». أما إذا بدا لنا أن قضايا سالبة متعددة ممكنة فلا يبدو، حسب أرسطو، إلا أن ثمة دقة منقوصة في تحديد فردية القضية الموجبة، وهاهنا يختل تماما الشرطان اللذان وضعهما الفيلسوف لتقريره حول فردية القضية السالبة لقضية واحدة موجبة إذ أن الأمر لن يتعلق آنذاك بقضية واحدة موضوعا ومحمولا بل بقضيتين اثنتين. يقول: «ولكن إذا أطلقنا شيئا مختلفا على الشيء نفسه أو الشيء نفسه على شيء مختلف، فلن يكون ذلك قولا متعارضا، بل قولا مغايرا للأول»[37].

إننا لا يمكن أن نسمي كل ذلك ومثله تناقضا. إن عامل الزمن نفسه «في وقت واحد» ليس محددا حاسما إذا كان اختلاف ما غيره في الشيء متاحا أعني أنه قد توجد المتعارضات في الوقت نفسه في الشيء الواحد إذا اختلفت تحديدات الشيء. إن دوز يشير بعد وصفه لمساحة واسعة تتحرك فيها المتقابلات دون تناقض إلى أخرى أوسع: «ليس هذا فقط. إن هذه الوسيلة التي تمكن أرسطو من احتلال الوسط العادل[38] هي تمييز أسس التحديد [...] والذي يمنح المبدأ مقابلا موجبا: إن المحمول نفسه يمكن أن ينتمي إلى الموضوع نفسه وأن لا ينتمي في الوقت نفسه وفق أسس مختلفة للتحديد»[39].

إن التحديد المختلف لمفهوم الوجود être مثلا يسمح بقول يشبه التناقض لكنه ليس من التناقض في شيء لدى الفيلسوف: «إن أرسطو يعتمد على تنوع الوجود، كتنوع في الوقت نفسه لمعاني لفظ «وجود» وتعدد للموجودات الآتية من معنى واحد؛ إنه لا شيء يمنع من القول دون تناقض أن عدما ما موجودا»[40]. وهاهنا فإنه يمكن أن يتراءى لنا أن للقضية الموجبة الواحدة أكثر من سلب واحد، وذلك غير دقيق بالمرة.

هكذا يجد أرسطو نفسه مجبرا على أن يقدم لكل قضية موجبة قضية واحدة سالبة إذ يعرض أمثلته قائلا: «هكذا، فإن القضية المعارضة لهذه القضية: كل إنسان أبيض، هي: بعض الناس ليس بأبيض، والقضية المعارضة لـ: بعض الناس أبيض، هي: لا أحد من الناس أبيض، والقضية المعارضة أخيرا لـ: الإنسان أبيض، هي: الإنسان ليس بأبيض»[41]. ولا يبدو أن هناك اعتراضا في العموم على الأقل، على أن القضايا الواردة هي بالفعل قضايا متعارضة، فـ«كل» يقابلها «بعض» كما أن «بعض» يقابلها «لا أحد» و«إن» تقابلها «ليس» أو السلب يقابله إيجاب عموما. كل ذلك يضاف إليه فردية الموضوع والمحمول في كلّ مرّة: (إنسان وأبيض) بما يجعل القضايا المعروضة هنا متعارضة للأسباب الثلاثة المذكورة آنفا:

- كونها تحمل السلب والإيجاب معا.

- كونها تطلق المحمول نفسه.

- كونها تطلقه على الموضوع نفسه[42].

إن أرسطو إذ يطمئن إلى هذه الشروط يرى أن القضايا التي ذكرها آنفا تبرهن على ادعائه الأسبق أن لكل تأكيد واحد سلبا واحدا. إنه السلب الذي إقرار وجوده معا

والقضية المؤكدة - أعني وفق الشروط التي بيناها للتناقض في تمييزه عن التضاد - يعد تناقضا.

ب–مجالات التطبيق

* <u>الأضداد المباشرة والأضداد المتوسطة</u>

إن أرسطو يميز بين نوعين من المتضادات لا ينطبق عليهما مبدأ التناقض بالكيفية نفسها، ذلك أن النوع الثاني لا ضرورة فيه للقول بثالث مرفوع:

- **الأضداد المباشرة**: وهي الأضداد التي إذا وجد أحدها انعدم الآخر وحده (دون غيره) بما هو الضد الوحيد وإذا انعدم الواحد كان الآخر ضرورة موجودا مثل الصحة والمرض: «فإن الصحة والمرض هما بالطبيعة في جسم الحيوان. وبكل ضرورة، لا بد أن يكون الواحد منهما، الصحة أو المرض، موجودا فيه، والزوجي والفردي كذلك الشأن، فإن الزوجي والفردي محمولات للعدد، ويجب ضرورة أن يكون الواحد أو الآخر، الزوجي أو الفردي، قائما في العدد»[43]. فنحن لا نستطيع أن نفترض ما يلي حسب أرسطو:

- حالة يكون فيها الجسم صحيحا مريضا معا والعدد زوجيا وفرديا معا.

- حالة يكون فيها الجسم لا هذا ولا ذاك والعدد لا هذا ولا ذاك.

فالجسم إن لم يكن مريضا فهو صحيح والعكس صحيح، والعدد إن لم يكن زوجيا فهو فردي والعكس صحيح. يصدق هنا أن نقول أنه من التناقض أن عددا ما ليس فرديا ولا زوجيا أو، والمعنى نفسه، أنه إذا تعلق الأمر بعدد ما، فإنه إما فردي أو زوجي (إمّا...وإمّا) ولا ثالث بينهما. إنه لا يبدو لهذا المبدأ الأرسطي من معنى بشأن الأضداد خارج حدود الأضداد المباشرة حيث يقول الفيلسوف: «هاهنا، لا مكان لمتوسط، لا بين الصحة والمرض ولا بين الزوجي-والفردي»[44].

- **الأضداد المتوسطة**: وهي الأضداد التي إن وجد أحدها انعدم الآخر دون أن يكون وحده بما هو ليس الضدّ الوحيد، وإذا انعدم الواحد لم يكن من الضروري أن يوجد الآخر بما أن متوسطات أخرى من الأضداد ممكنة. فمثلا الأبيض والأسود أضداد متوسطة بمعنى أنه ليس ضروريا أنه إذ انعدم البياض عن جسم كان أسود إذ أن ألوانا عديدة متوسطة هي الأخرى ممكنة كالأزرق والأصفر والأحمر، إلخ. كما أنه إذا وجد البياض لجسم لم تكن ضرورة اللاوجود خاصة بالأسود فقط بل أيضا متعلقة

بكل الألوان المذكورة. هكذا الشأن مع الجيد والرديء. «فليس ضروريا أن تكون إحدى هاتين الصفتين في الموضوعات التي نستطيع أن نحملها عليها، بما أنه ليست كل الأشياء ضرورة جيدة أو رديئة]..إذ يوجد[بين الجيد والرديء، ما ليس جيدا ولا رديئا»[45]. وبين هنا أن الأضداد ليست أفرادا تكون علاقاتها ضرورية بل مجموعات تتعارض في حقل من الممكن حيث لا معنى للثالث المرفوع.

إن الأضداد غير المباشرة أو المتوسطة، يقر أرسطو بشأنها وبشكل واضح تماما، بالخيار الوسط دون أي تناقض. فبين الأبيض والأسود ألوان أخرى قد لا يتناهى عدّها وبين الجيد والرديء صفات أخرى عديدة ممكنة.

* الوجود والتحقق والجزئية والتفرد / العدم والامكان والكلية والتعدد

إن القضايا المحددة سلبا وممكنة التحديد وكلية التحديد والمتعددة جميعا لا ينطبق عليها مبدأ عدم التناقض إلا بشروط تماثلها بالقضايا المحددة إيجابا والمتحققة والجزئية والمتفردة التي ينطبق عليها المبدأ. إن الفيلسوف يميز هذه المجالات جيدا ليكشف حدودا لا تغيب قط عن نصه في تطبيق عدم التناقض. «فلكي يرفض الأطروحة التي بحسبها كل شيء هو في آن معا صحيح وخاطئ، فإن ارسطو يقترح التمييز بين الفعلية actualité والقوية potentialité، «إذا كان شيء واحد يمكن أن يكون في آن معا ولا يكون، فذلك ليس على الاقل في المعنى نفسه. ففي القوة يمكن لشيء واحد ان يكون الضدين، أما في الواقع المطلق فلا يكون له ذلك». (Métaph. Γ 5، 1008b) وحسب لوكازييفيتش، فإن مبدأ التناقض لا يتعلق إذن إلا بالكائنات الواقعية لا الكائنات بما هي قوية»[46]. هكذا فإن أرسطو يميز بوضوح بين القضايا المتحققة والمستقبلية[47] مثلا كما يميز المحددة وغير المحددة في أسمائها وأفعالها[48] والجزئية والكلية[49] والمتفردة والمتعددة... ليحصر التناقض في الشق الأول من كل ذلك وينأى بالشق الثاني عن التطبيق السلس لعدم التناقض. ذلك ما نجده في أمثلة أخرى كثر نذكر منها:

• النفي والإثبات المتعلقان بالضدية: المثال هنا هو القضية (سقراط في صحة جيدة، سقراط مريض). يقول الفيلسوف بهذا الشأن إنه «ليس دائما ضروريا أن يكون أحد الضدين صحيحا والآخر خاطئا»[50]. إنه يقسم هذا التقابل إلى قسمين:

• التقابل بالضدية حول الوجود: وفي هذه الحالة فإنه حيث تكون إحدى القضيتين الآنفتين صحيحة تكون الأخرى خاطئة والعكس صحيح. يقول أرسطو: «إذا كان سقراط موجودا، فإن أحد الضدين يكون صحيحا والآخر خاطئا»[51]. في

هذه الحالة يشبه تقابل الضدية تقابل الإثبات والنفي.

• التقابل بالضدية حول عدم الوجود: في هذه الحالة «إذا كان سقراط غير موجود، فإن (الضدين) يكونان خاطئين، بما أنه إذا لم يكن سقراط موجودا بالمرة، فلا يمكن أن يكون صحيحا، لا كونه مريض ولا كونه في صحة جيدة»[52]. إن الخطأ يطلقه أرسطو هنا على ما ليس موجودا بالمرّة. وهو يعده خطأ لأن قولنا «سقراط مريض / غير مريض» يشير إلى عكس ما هو متضمن في القضية، وذلك يشبه حسب أرسطو، كما هو الشأن سابقا، حالة الخطإ حينما يكون سقراط مريضا ونقول «إن سقراط في صحة جيدة». إن أرسطو يماثل بين السلب حينما يكون الشيء موجودا ومنفية عنه صفة ما وبين السلب حينما لا يكون الشيء موجودا بالمطلق، أي بين السلب المطلق والسلب النسبي أو الغياب.

• النفي والإثبات المتعلقان بالتقابل بالإمتلاك والحرمان: يؤكد الفيلسوف هنا أنه إذا كان الموضوع غير موجود ، فهاهنا «لا واحد من المتضادات صحيح»[53]. أمّا إذا كان الموضوع موجودا فإنّه «لا يتبع دائما أن يكون الواحد صحيحا والآخر خاطئا»[54]. ويقصد أرسطو بـ«دائما» أن هذا يصدق فقط حينما يكون الموضوع متعينا كفعل acte. فهاهنا ليس أمام القضية «سقراط أعمى» إلاّ أن تكون خاطئة ونقيضها «سقراط يبصر» صحيحا إذا كان سقراط بصيرا والعكس بالعكس. أمّا «إذا لم تأت بعد اللحظة الطبيعية للإمتلاك، فإنّ كلا القضيتين خاطئتان»[55] والمقصود هنا، مثلما بين أرسطو من قبل، لحظة الولادة مثلا إذ يكون الطفل الصغير بلا أسنان ولا يقال عنه إنه أدرد لأن اللحظة الطبيعية لإمتلاك الأسنان لم تأت بعد أو أن يكون غير بصير ولا يقال عنه أنه أعمى لأنّ اللحظة الطبيعية لإمتلاك البصر لم تأت بعد. هاهنا لا نقول «سقراط بصير» وهي قضية خاطئة لأنّه لا يرى بعد، كما أننا لا نقول «سقراط أعمى» وهي أيضا قضية خاطئة لأنّ اللحظة الطبيعية لإمتلاكه البصر لم تأت بعد. إننا في هذه الحالة نصدر قرارا حول موضوع هو بعد غير قائم أو غير موجود، أعني اكتمال نموّ الصبيّ الذي لا يزال بعد (هذا الإكتمال) عدما. هكذا فإن الشأن هنا هو شأن أيّ حكم موجب على عدم وجود الشيء الذي يعتبره أرسطو تحدّدا سالبا فيكون الحكم الموجب بشأنه خطأ. إن القضيتين إذن «سقراط أعمى» و«سقراط بصير» خاطئتان لكون الثانية إقرار موجب بالإبصار حول سقراط وهو لا يرى والثانية إقرار موجب بالعمى حول سقراط وهو بعد غير موجود (مكتملا) أي غير متحدّد فعليا كـ «أعمى».

يتعلق الأمر إذن في المتقابلات بالإمتلاك والحرمان، إذ يكون الموضوع غير

موجود، بالممكن أي ما لم يأت بعد، الذي يفهمه أرسطو أيضا بما هو تحدّد سالب، الحكم عليه بالإيجاب خطأ. الممكن تحدّد سالب حسب أرسطو بمعنى أن لحظة ولادة الطفل مغمض العينين هو فقط جملة من التعينات السالبة، فهو: «لا يرى»، «لا أعمى»، إلخ. أما التعينات الموجبة فليست برأي أرسطو قائمة في الممكن وإلاّ لما كان حكمنا بـ«سقراط بصير» خطأ بل في أقلّ الحالات «ممكن خطإ» لا يطلق بالجزم مثلما نجد عند أرسطو[56].

* <u>المقابلة للمتناقضة لا ينطبق عليها التناقض ضرورة</u>

إذا كان من المفترض جدا أن قضايا متقابلة تتقابل أيضا مقابلاتها (مثل كونه إذا أ صحيحة وتقابلها ب خاطئة فإن مقابل ب أي صحيح يقابل مقابل أ أي خاطئ)، فإن أرسطو لا يتوانى في التدقيق حصرا لزاوية التناقض أكثر.

في الفقرات 5 و6 و7 و8 مثلا من الفصل VII من العبارة، يفصّل الفيلسوف ما أعلنه عن كون التناقض يكون في القضايا المحددة بـ «كل» / «لا أحد» حينما يحمل التأكيد والنفي على الشيء الكلي نفسه، مثلا «كل إنسان أبيض» ≠ «بعض الناس ليس بأبيض» - «لا أحد من الناس أبيض» ≠ «هذا الإنسان أبيض»، كذلك: «كل إنسان أبيض» ≠ «لا أحد من الناس أبيض»، «كل إنسان عادل» ≠ «لا أحد من الناس عادل»[57]. هذه القضايا لا تكون صحيحة معا[58] مع أن القضايا المعارضة لها مثل: «بعض الناس ليس أبيض» (المقابلة بالتناقض لـ«كل إنسان أبيض») و«هذا الإنسان أبيض» (المقابلة لـ«لا أحد من الناس أبيض») قد تكون صحيحة في وقت واحد.

إن هذه الصورة حسب أرسطو ممكنة: كل إنسان أبيض ≠ لا أحد من الناس أبيض

≠ ≠

بعض الناس ليس بأبيض (لاتناقض) هذا الإنسان أبيض

إن لسان حال أرسطو يتساءل: كيف تكون قضيتان متعارضتان معارضتين لقضيتين أخريين تكونان غير متعارضتين والأصل أن يكون نقيض النقيض معارضا لنقيض النقيض؟ فإن نقيض النقيض هنا مساو للشيء مثل: «هذا الإنسان أبيض» مساو لـ «كل إنسان أبيض» من حيث أنهما جميعا معارضان لـ «لا أحد من الناس أبيض». كذلك فإن: «بعض الناس ليس بأبيض» مساو لـ «لا أحد من الناس

أبيض» من حيث أنهما جميعا معارضان لـ «كل إنسان أبيض». وإذا كان «بعض الناس ليس بأبيض» مساو لـ «لا أحد من الناس أبيض» وكان «لا أحد من الناس أبيض» مناقضا لـ «هذا الإنسان أبيض»، فالمفروض أن يكون «بعض الناس ليس بأبيض» مناقضا لـ «هذا الإنسان أبيض». وهكذا الشأن بالنسبة لـ «هذا الإنسان أبيض»، فإذا كان مساويا لـ «كل إنسان أبيض» وكان «كل إنسان أبيض» مناقضا لـ «بعض الناس ليس أبيض»، فالمفروض أن يكون «هذا الإنسان أبيض» مناقضا لـ «بعض الناس ليس بأبيض»، لكن هذا ليس صحيحا في هذه الحالة. وإن أرسطو يشير إلى هذا الإستثناء إذ يقول في الفقرة 7 مظهرا أن الأصل في الأشياء أن تكون القضيتان المعارضتين لقضيتين متعارضتين، متعارضتين بدورهما، مبينا إمكان الإستثناء أحيانا: «ولكن القضايا المعارضة لهذه تستطيع أن تكون صحيحة في وقت واحد حول الشيء نفسه»[59] قاصدا بالطبع «بعض الناس ليس بأبيض» و«هذا الإنسان أبيض». فكون البعض ليس بأبيض يعني كون البعض الآخر لا يمنع أن يكون أبيض، فذلك ممكن. وهاهنا يكون قولنا «هذا الإنسان أبيض» متفقا تماما مع الإمكان المفتوح للإنسان أن يكون أبيض، وذلك متفق أيضا مع قرار أرسطو آنفا أن التناقض، بالإضافة إلى كونه لا يكون إلا حول الشيء الواحد، لا يكون إلا حول المحدد لا الممكن. وحينما ينتهي أرسطو إلى القول في الفقرة 8 أنه «إذن، بالنسبة لكل التناقضات الكلية للأشياء الكلية، يجب ضرورة أن يكون أحد (الحدّين) صحيحا أو خاطئا»[60]، فإنه يقصد على وجه الدقة القضية الكلية ذات الموضوع الواحد (فالقضايا المتعارضة ممكنة حيث التعدّد) والمحدّد (فالقضايا المتعارضة ممكنة حول اللامحدّد).

*<u>تفاوت مستويات الخطاب</u>

ليس من الضرورة حسب أرسطو أن يكون خطاب يحتوي تناقضا ما، خطابا متناقضا بدوره. إن الفيلسوف يشدد على أن يكون التناقض كامنا في المستوى نفسه من الخطاب. مثلا: «إن القياس التالي يصلح تماما:

ب هي أ (وليست في الوقت نفسه لا أ)

ج هي ب وليست ب معا

ج هي أ (وليست في الوقت نفسه لا أ)

إن لوكازييفيتش يشير إلى أن أرسطو يعرف ذلك

(Seconds analytiques، I، 11، 77a 10-22[61])». يتعلق المثال بقياس مفاده أنه إذا حمل شيء متناقض على آخر له معه هوية واحدة، فإن المحمول يأخذ حكم المحمول علية دون تناقض. إن القياس يكون برمته هنا قياسا سليما ولا تمس الطبيعة الخاصة للعنصر المتناقض من طبيعة القياس نفسه. بلغة أخرى إن شكل القياس يظل سليما حتى إذا تعلق بقياس المتناقضات. وليس هاهنا مشكل بشأن مبدإ التناقض. لكن ليس هذا فقط.

إن ما يشير إليه دي برايتر من مماهاة يقوم بها ما يسميه بالمنطق الكلاسيكي بين النفي négation والخطإ fausseté تلافيا للتناقض المفترض إذ يكون ما ننفيه صحيحا في وقت واحد[62]، ينبه بصدده آخرون إلى أنه انطلاقا من كتاب الجيم من الميتافيزيقا «فإننا نستطيع إن نقول صحيح وخاطئ سواء حينما نقول «أيس» سواء حينما نقول «ليس»»[63].

إلا أن الأهم من كل هذا، الإستتباعات التطبيقية لما أشار إليه أحد الشراح في البداية من أفق إنساني (مقابل فيزيائي هنا) يتحكم على نحو ما بكتاب الجيم. وإني لأترك له الكلام في خاتمة المقال ودون تعقيب وهو يصف ما يشرحه بعد ذلك من وعي أرسطو بوقوع مبدإ التناقض تحت سطوة النفسي وحتى ما نسميه اليوم بالبراغماتي، أو «البرغماتي-المتعالي»[64] على حد عبارة لدي برايتر في نهاية التحليل والمتمثل في الإستعمال الهادف لقضايا متناقضة: «ولكن أرسطو يدخل أيضا في تفسير مبدإ عدم التناقض بعدا ثالثا نسميه أحيانا نفسيا [...] إنه توجد قضايا كثيرة متناقضة في حرفيتها، ولكنها تصف في الحقيقة، في التاويل الذي يقترحه الذي يتلفظ بها نفسه، موضوعات غير متناقضة [...] إنها نية الذي يصوغ القضية»[65].

أخيرا - علوية عدم التناقض و«وضعية» أرسطو:

لاحظنا إذن أن عدم التناقض ليس الوجه الوحيد للعلاقة التي يرسمها أرسطو للمتقابلات. على العكس فإن المساحة الأكبر لعلاقتها يغطيها إمكان قول مختلف أو أنه لا يشتغل بشأنها مبدأ عدم التناقض. ومع ذلك فإن الحديث عن أرسطو في تاريخ الفلسفة هو الحديث عن عدم التناقض. لماذا؟

«عدم التناقض» بحسب ما تبين هاهنا هو الإسم المنطقي للمسمى الفلسفي الأهم: «الفعل»(acte puissance #) كمعرف أمثل للشيء والحقيقة والمعنى. وإذا لم تكن «القوة» و«السلب» ومن ورائهما «الممكن» بعامة - أعني كل الأسماء الفلسفية

لمنطقي مختلف، صنو لغير عدم التناقض - إذا لم يكن كل ذلك غائبا عن النص الأرسطي كما لاحظنا وكان ذلك الشغل الشاغل لهذا المقال، فإن المحدد الأخير في تفكير الفيلسوف ظل «الفعل» و»الجزئي» و»الفردي» و»الوجود»... إنها «وضعية أرسطو» positivisme d'Aristote التي أخصص لها بحثا منفردا.

الهـــــوامـــش

1- يلمح أندريه دوز André Doz إلى أن ما يتصوره هيغل إنجازا بشأن التناقض إنما هو قول في التضاد لم يكن غائبا عن أرسطو نفسه وأن أقصى ما أنجزه هيغل إنما هو وحدة المتضادات لا المتناقضات. غير أن هذا السقف قد بلغه أرسطو من قبل. فبالنسبة لهذا الأخير «إن المحمولات المتضادة تنتمي إلى النوع نفسه وتتفق وموضوعات قابلة للضدين. إن الأضداد موثوقة إذن إلى بعضها بواسطة وحدة عميقة. إن المتقابلات، الإيجاب والسلب، التي يتحدث عنها هيغل تشبه كثيرا الأضداد. قد نجد أنفسنا إذن محمولين على الإستنتاج أن هيغل يفهم التناقض كهوية للأضداد وليس، كما كان يتطلب وضع صحيح للمشكل، ل«لمتناقضات»؛ وأن الترميز «أ، لا أ»، الذي يتفق و«المتناقضات»، ليس هو بالضبط الذي يتفق والمتقابلات التي يقصدها هيغل حينما يزعم تبيان أن التناقض، بمعنى ما، واقعي».

La logique de Hegel et les problèmes traditionnels de l'ontologie, J. Vrin, 1987, 2007 (reprise), p. 96.

مع أنه بالإمكان أن نحتفظ بموقف مفاده أن «نقودا لهيغل، تزعم أنه خلط التقابل والتضاد، وخلطهما معا والتناقض، أساءت بالتمام فهم المهم». Errol E. Harris, Lire la logique de Hegel, Ed. L'Age d'Homme, Lausanne, 1987, p. 197.

إلا أنه في كل الحالات لا يمكن أن نغفل أن غموضا يحيط بقراءات أرسطو حتى لدى كبار الفلاسفة يتهمها بكثير من العمومية.

2- نذكر بالمبادئ الثلاثة من خلال هذا التعريف / التمييز المحكم لبيار أوبانك: «مبدأ الهوية («ماهو، هو؛ ما ليس هو، ليس هو»)، مبدأ عدم التناقض («إن الشيء نفسه لا يمكن أن يكون معا موجودا وغير موجود»)، مبدأ الثالث المرفوع (إن قضيتين متناقضتين، إذا كانت إحداهما صحيحة، فإن الأخرى خاطئة)»

Pierre Aubenque, Etudes sur Parménide, T 1, J. Vrin, 1987, p. 298

3- Thomas de praetere, Le principe de non-contradiction et la question de l'individualité du sujet, Ed. Peeters Louvain, Paris, 1999, p. 13.

4- Ibid.

5- Ibid., p. 13.

6- Cf. Ibid., pp. 20-21.

7- يبدو أن لفظ opposition كما يريد له المترجم الفرنسي للنص الأرسطي يشير إلى معنى عام لعلاقة الثنائيات وفاء لمقصد الفيلسوف نفسه. ذلك أن opposition تشمل علاقات عدة كما يتبين بعد حين، التضاد واحد منها فحسب. لذلك لا نرى دقة في ترجمة اللفظ الآنف ب«تضاد» وحتى ب«تعارض» فضلا عن استخدامهما معا بشكل

غامض واستخدام التضاد مرة لتسمية مجموع المتقابلات ومرة لتسمية عنصر منها كما في الترجمة العربية التالية لروبار بلانشي وهو يتحدث عن ارسطو: «تخصص رسالة قاطيغورياس فصلين (العاشر والحادي عشر) للمتضادات التي توزعها على أربع مجموعات: تعارض «المنسوبات، كالضعف إلى النصف، تعارض الأضداد ...». (روبار بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل احمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002، ص 55.) .نستخدم لفظ «تقابل» لترجمة opposition والذي له المعنى العام لقيام الواحد قبالة الآخر سواء على هيئة تناسب أو تضاد أو امتلاك وحرمان أو إثبات ونفي.

8- نعني بالأهمية هنا فحسب الأهمية الإشكالية في علاقة بمبدإ التناقض. ذلك أنه إذا كانت «الأشد تقابلية من المتقابلات [هي] «المتضادات»، «التضاد» Barbara Cassin et Michel Narcy, La décision du sens : le livre Gamma de la métaphysique d'Aristote, J. Vrin, 1989, p. 168. – فإن التضاد هو المهدد بتشابه أكبر والتناقض. لذلك أفردنا عنصرا يخص التمييز بينهما دون غيرهما من المتقابلات.

9- Aristote, Logique, Tome 1 – Catégories– Herméneia, trad. J. Barthélemy Saint – Hilaire, Librairie de Ladrange, Paris, (date non trouvée), Catégories, Sec. III, Chap. X, §4, p. 110.

نعتمد هنا هذه الترجمة الفرنسية مع ترجمة للعربية للإستشهادات تخصنا ثم مع الحفاظ على إحالاتها داخل النص الفرنسي.

10- Ibid., chap. XI, §1, p. 121.

11- Ibid., chap. X, §5, p. 111.

12- Ibid., chap. XI, p. 122.

13- Ibid., chap. X, §11, p. 113.

14- Ibid., §12.

15- أنظر المرجع نفسه، تعليق على فقرة 12، ص. 113.

16- سنعود إلى الفرق بين الأضداد المباشرة والمتوسطة في العنصر القادم.

17- Ibid., §19, p. 117.

18- Ibid., §20, p. 118.

19- Ibid.

20- Ibid. لا نلتفت هنا كثيرا إلى دقة ما يقول الفيلسوف من استحالة التحول من الإمتلاك إلى الحرمان مقابل الإمكان المضاد. وواضح أن ذلك لا يقوم على غير الحجج الواقعية أعني الإمكانات المتاحة في عصر ما. فإن الإمكان المنطقي يظل مفتوحا على نقض هذه الإستحالة ويظل تقدم الوسائل التقنية

مفتوحا على إمكان تنفيذه. إننا نلتفت فقط إلى الفروق بين أنواع المتقابلات والتدقيقات التي يقوم بها أرسطو في هذا الشان.

21- Ibid., §21, p. 119.

22- Ibid., §22, p. 119.

23- A. Doz, Op. Cit., p. 96.

24- Aristote, Op. Cit., Herméneia, Chap. VII, §5, p. 161.

25- في الفصل السابع من كتاب العبارة يتحدث أرسطو عن أنواع القضايا من جهة الكم (كليةUniverselle، جزئيةparticulière، لا محددة indéterminée، فردية singulière) ومن جهة الكيف (سالبة، موجبة، صحيحة، خاطئة) وعن علاقات التضاد أو عدم التضاد الممكنة بينها. في الفقرات 2 و3 و4 يتحدث عن الحالة التي تكون فيها القضايا متضادة أو لا تكون. يميز بذلك بين الشيء الكلي universelle chose داخل القضية والطريقة الكليةmanière universelle في التعبير عنه. فإذا كان الشيء كليا والتعبير عنه بطريقة كلية، فإن السلب والإيجاب تكون أحكاما متضادة، كقولنا: كل إنسان أبيض، لا إنسان أبيض. ويأتي التضاد هنا من كون القضية الكلية إذا كانت طريقة التعبير عنها بـ كل / لا أحد tout / aucun أي بطريقة كلية، حصل تحديدdétermination القضية. وحيث ثمة تحديد انتهى إمكان القول المقابل إلا على نحو ضدية. فإذا كان وضع الإنسان أنه في حالة الفعل، التحقق متحدد كأبيض، صار من المستحيل أن يحمل لونا غير هذا، أي أن لا يكون أبيض (الفقرة 2). في المقابل، يبين أرسطو في الفقرة 3 أنه إذا كان الشيء داخل القضية كليا وكانت طريقة التعبير عنه غير كلية، لم يكن السلب والإيجاب أحكاما متضادة. فقولنا: الإنسان أبيض، الإنسان ليس بأبيض، ليس قولا متضادا حسب أرسطو لأن الحديث هاهنا يجري عن اللامحدد الذي يتجلى من خلال غياب المحدد «كل» / «لا أحد» عن الموضوع «إنسان». وإذا كان اللاتحديد يشير فقط إلى الإمكان، إلى الشيء في قابليته لهذا التحديد أو ذاك، فإن حمل البياض يتساوى مع حمل عدمه لما كان الواحد والآخر ممكنا بحق الإنسان، وكنا هاهنا بصدد الحديث عن الممكن، عما لم يتحدد من خلال طريقة كلية. إن الضدين يتصالحان في الممكن حسب أرسطو لكنهما لا يتصالحان في الفعل - ألا وإن الكلي المعبر عنه بطريقة كلية فعل / تحقق للقضية. كل ذلك بشان التضاد، أما التناقض فكل التشديد بشأنه على الشيء نفسه.

26- Ibid., Catégories, Sec. 3, Chap. XI, §5, p. 122.

27- Ibid., §6 , pp. 122-123.

28- في الفصل XII من العبارة يطرح أرسطو السؤال عما هو التضاد: «هل

الإثبات مضاد للنفي، أم الإثبات مضاد للإثبات؟ ومثلا هل أن هذه القضية: كل إنسان عادل، مضادة لهذه: لا أحد من الناس عادل، أم أنها مضادة لـ: كل الناس ليسوا عادلين» (المرجع نفسه، فقرة1، ص. 198). في الفقرة الرابعة يقدم مثالا آخر: «شيء جيد» هل هو ضد «شيء غير جيد» أم ضد «شيء رديء»؟

لقد عرض الفيلسوف الرأيين في الفقرة 2 ليختبرهما من خلال عرض الأساس الممكن لكل منهما للاختبار إذ قال: «إذا كانت الألفاظ تستجيب للفكر، وكانت القضية المضادة في الفكر قضية الضد، وكان هكذا: كل انسان عادل، القضية المضادة لـ: كل الناس غير عادلين، كان يجب أن يكون ذلك كذلك بالنسبة للإثباتات المعبر عنها بالكلام. أما إذا لم يكن الفكر المضاد فكر الضدّ، فلن يكون الإثبات أيضا ضدا للإثبات، وإنما سيكون النفي الذي تحدثنا عنه» (ص. 199). يقول أرسطو أنه إذا كانت القضايا المتضادة هي القضايا المتعلقة بالأضداد (فكر الضد - قضية الضد) ولو كانت واحدة / غير متضادة طريقة التعبير عنها كقولنا في الحالتين: كل إنسان، أو كل الناس - إذا كان الأمركذلك، كان الإثبات ضده إثبات (مضاد): كل إنسان عادل / كل الناس ليسوا عادلين. أما إذا لم تكن القضايا المتضادة هي المتعلقة بالأضداد (بل قد يكون موضوعها نفسه «عادل» مثلا)، وإنما المعبر عنها بشكل متضاد كقولنا: كل الناس / لا أحد من الناس، ولو كان الموضوع واحدا - إذا كان الأمر كذلك، كان الإثبات ضده النفي لا إثبات مضاد. هل أن الفكر المضاد هو إذن فكر الضد pensée du contraire أو الفكر السالب للإثبات pensée négative؟ (أنظر تعليق المترجم على الفقرة8 ، ص. 201).

أما موقف أرسطو فهو المتمثل في كون الضدية ليست فكر الضد، إثباتا مضادا للإثبات الأول، انطباقا للقضايا على الأضداد، بل التعبير المتضاد عن القضايا: «إن القضايا متضادة لا لكونها تنطبق على الأضداد، بل بالأحرى لكونها معبر عنها بشكل مضاد» (فقرة 5، ص. 200). الضدان بهذا المعنى ليسا شيئين متقابلين بل «وجهتا نظر للشيء نفسه» (المترجم ص. 200، تعليق على الفقرة 5).

هكذا يشرع الفيلسوف منذ الفقرة 5 في استعراض حالات التقابل التي لا يسميها تضادا بدءا بالتقابل الضدي بما هو انطباق على الأضداد حتى الضدية بما هي التعبير عن القضايا بشكل مضاد، وبين هذا وذاك درجات مختلفة وأشكال من الضدية ينقدها أرسطو. وفي الجملة فإن الفيلسوف يستعرض على الأقل خمسة أشكال من الضدية ينقدها ليستقر عند الشكل السادس مجيبا به عن السؤال المركزي هاهنا حول أيهما الضد: الإثبات المضاد أم النفي ليؤكد الثاني طبعا.

• المقترح الأول لما هو تضاد يتعلق بانطباق التقابل على الأضداد كقولنا عن هذا الشيء الجيد أنه جيد وعن شيء آخر رديء أنه رديء. فإن القضيتين

هاهنا ليستا متضادتين. بل إن أرسطو يؤكد حتى أن الأمر يتعلق «بالقضية نفسها» (فقرة 5). فالقضيتان صحيحتان معا بما أن كلا منهما تتعلق بشيء، أو ربما نقول كما يبدو من أرسطو نفسه إنها القضية الواحدة صحيحة بوجهين. ثمة هاهنا إذن:

- موضوع مختلف (موضوعا ومحمولا): أ و ب
- إثبات حكم لـ أ و إثبات ضده لـ ب
- قضية 1: صحيحة / قضية 2: صحيحة
- النتيجة: لا ضدية لأن هذه تقتضي وحدة الموضوع، اثبات الحكم نفسه ونفيه عنه، صحة قضية وخطأ أخرى.

• المقترح الثاني للضدية: في الفقرة 6 يقدم أرسطو الأضداد كتقابل بين ما يوجد للشيء وما لا يوجد إطلاقا. فقولنا: «الكتاب جيد» حمل على الشيء لما يوجد له أي الجودة، أما قولنا: «الكتاب ليس خجولا» فحمل على الشيء لما لا يوجد له اطلاقا اذ لا يوجد للكتاب ان يكون خجولا ويكون ذلك للانسان مثلا. وما لا يوجد للشيء لا يكون موضوع صحة وخطإ إذ أن ذلك نتاج إثبات ونفي لما يوجد للشيء. وهكذا فحتى إذا كان الإثبات الأول «الكتاب جيد» صحيحا أو خاطئا، لم يكن للنفي الثاني «الكتاب ليس خجولا» أي علاقة بالخطإ وقطعا بالصحة ولم يكن لهذا ليوضع بالقياس إلى الحكم الأول فضلا عن أن يكون ضدا له مثلا. لذلك يقول أرسطو في الفقرة 7 مشددا على ضرورة إمكان الخطإ في الحكم ليكون قابلا لعلاقة ضدية: «إلا أن الأضداد الوحيدة هي تلك التي تحتوي خطأ» (ص. 200). وطبعا لا يحتوي خطأ إلا الحكم على شيء فعلي محدد يمكن أن يصيبه الحكم في الجهة التي تحدد عليها كما يمكن أن يصيبه على جهة لم يتحدد عليها أي يخطئه (على الجهة التي تحدّد عليها). أما ما لم يتحدّد كموجود للشيء فإنه، كما يؤكد أرسطو في الفقرة 6، يكون لا متناهيا، ومعنى كونه لا متناه أنه موضوع بغير ضرورة تقتضيه وغير تقييد. ولأن التضاد تحكمه ضرورة الموضوع الواحد المتحقق لم تكن المحمولات غير المتعلقة بالموجود الواحد من حيث هي إمكانات لا متناهية لتحمل تضادا. هكذا فإن القضية «الكتاب جيد» تكون صحيحة أو خاطئة، لكن القضية الثانية «الكتاب ليس خجولا» لا صحة لها ولا خطأ. ثمة هاهنا إذن:

- موضوع واحد أ بمحمول متعلق به وآخر لا متعلق به
- إثبات (أو نفي) حكم لـ أ وإثبات (أو نفي) محمول غير ممكن
- قضية 1: صحيحة أو خاطئة / قضية 2: لا صحيحة ولا خاطئة
- النتيجة: لا ضدية لأن الضدية تقتضي تعلق المحمولين المتضادين بالموضوع، إثباتهما معا للموضوع، صحة الواحد وخطأ الآخر.

•المقترح الثالث: هو ما يقدمه أرسطو في الفقرة 8 على النحو التالي: التضاد

تقابل حكم مثبت وسلبه في الموضوع الواحد. ذلك أن تقابل حكم ثابت «هذا جيد» وآخر ثابت بالضدية «هذا رديء» إنما هو، كما يبين الفيلسوف، تقابل بين ما ينتمي إلى جوهر الشيء وما هو عرض فيه. فإن رديء بالنسبة للشيء الجيد عرض. والسبب في ذلك، كما بين أرسطو في سياق آخر هو أنه إذا حمل شيء على الموضوع، فإنه يكون موجودا بينما يكون ضده معدوما. فإذا كان الشيء جيدا، كانت الجودة موجودة والرداءة معدومة عنه. وهكذا فإذا تعلق الأمر بحملها أعني الرداءة على الشيء سلبا أو إيجابا لم يكن ذلك من قبيل الحمل الجوهري، بما أن جوهر الشيء / الشيء ذاته قد غطاه محمول الجودة، فلم يبق لمحمول الرداءة إلا أن يحمل على نحو عرضي. لذلك يرى أرسطو أن الضد إذا كان إثباتا آخر مضادا مقابل الإثبات الموجب، لم يكن ليصنع ضدية متكافئة بين ما ينتمي إلى الشيء ذاته وما هو عرض فيه. لا مناص إذن، لتكون ضدية كاملة متكافئة من أن يكون الضدان متعلقان بالشيء ذاته. ولا يكون ذلك ممكنا إلا إذا كانا على نحو إثبات ونفيه: «هذا جيد» / «هذا ليس جيدا». لذلك يقول أرسطو: «إن الفكر السالب للجيد أكثر خطأ من فكر الضد» (فقرة8، ص. 201).

لكن المشكل هاهنا هو أن الضدية لا تدرك بيسر بما أنها تؤول إلى التناقض، «لأنه يجب ضرورة أن نفترض في الفكر نفسه أن الشيء ليس جيدا» (ص. 201). ثمة هاهنا إذن:

- وحدة للموضوع
- إثبات ونفي للمحمول نفسه في الوقت نفسه
- قضية 1: صحيحة أو خاطئة / قضية 2: خاطئة أو صحيحة
- النتيجة: لا ضدية بل تناقض لأنه «ليس ممكنا أبدا أن تنتمي الأضداد في وقت واحد إلى الموضوع نفسه» (الفقرة 13،ص. 204).

• المقترح الرابع: هو ما يصفه الفيلسوف في الفقرة 10 والمتمثل في إثبات شيء ونفي ضده عن الشيء كقولنا: كذا ليس جيدا / كذا رديء. فهاهنا الحكم الأول بالنفي هو عينه الثاني بالإثبات. إن «ما ليس جيدا هو رديء» (فقرة 10، ص. 202) كما يقول أرسطو، و»هذه الفكرة تكون صحيحة والأولى في وقت واحد» (الموضع نفسه). إلا أن الفيلسوف يرى أنه لا يكون حكمان ضدان صحيحين معا (الموضع نفسه). ثمة إذن:

- وحدة الموضوع
- اثبات محمول له ونفي ضده
- قضية1: صحيحة / قضية 2: صحيحة
- النتيجة: لا ضدية لأنه لا يكون ضدان صحيحين معا.

• المقترح الخامس: هو ما يصفه الفيلسوف أيضا في وسط الفقرة 10 والمتمثل

في نفي المحمولين المتضادين عن الموضوع ومقابلتهما كضدين، مثلا «هذا ليس جيدا» / «هذا ليس رديئا». يتعلق الأمر خاصة هنا بما يسميه أرسطو بالأضداد المتوسطة كما هو الشأن مع «جيد» و»رديء». لا مانع هاهنا من أن يكون الشيء لا جيدا ولا رديئا كما قد يكون لا أبيض ولا أسود، وذلك ما بينه الفيلسوف من قبل في حديثه عن المتقابلات بالضدية أي كون الشيء قد يكون «جيدا» و»رديئا» و»لا جيدا ولا رديئا» أو «أبيض» و»أسود» و»لا أبيض ولا أسود»، فالحكمان السالبان يكونان هاهنا صحيحين جميعا. إلا أن الأضداد كما تبين سابقا لا تكون صحيحة معا. ثمة هاهنا أخيرا:

- وحدة الموضوع
- نفي المحمولين المتضادين عنه
- قضية 1: صحيحة / قضية 2: صحيحة
- النتيجة: لا ضدية لأنه لا يكون ضدان صحيحين معا.

هكذا ينتهي أرسطو إلى تحديد خصائص الضدية بقوله في نهاية الفقرة 10: «بقي إذن لهذه الفكرة: ما ليس جيّدا ليس جيّدا، هذه الفكرة كضدّ: ما ليس جيّدا جيّد، لأن هذه القضية خاطئة» (المرجع نفسه، ص. 202). هاهنا شيء موحّد (موضوعا: ما ليس جيدا ومحمولا: جيد) وإثبات المحمول نفسه للموضوع ونفيه: جيد / ليس جيد أي صحة إحدى القضايا وخطأ الثانية. إلا أن أرسطو يدقق في الفقرة 11 أن الضدية تستوجب التعبير الكلي في إثباتها ونفيها. وذلك لأن هذه الشروط فحسب قد سبق للفيلسوف أن أكد إمكان اجتماع الضدين فيها دون تناف إذا تعلق الأمر بها من جهة كونها لا محددة كقضايا كلية (ما هو جيد / ما ليس جيدا). لذلك يؤكد في الفقرة 11 على ضرورة إضافة التعبير الكلي (كل / لا أحد أو لا شيء) بتحديد القضايا الكلية وذلك شرط نهائي وأخير لاكتمال معنى الضدية. هكذا تصير القضايا المتضادة فعليا، كل ما هو جيد جيد / لا شيء مما هو جيد جيد، وتكون القضية المضادة على وجه الدقة ل»كل إنسان عادل»، لا «كل الناس غير عادلين»، بل «لا أحد من الناس عادل»، ويكتمل هكذا قول الفيلسوف بالإجابة عن السؤال الذي طرحه بين الفقرات 1 و4 من الفصل XIV.

خصائص الضدية إذن هي:

- وحدة الموضوع (موضوعا ومحمولا) (خلافا للمقترح الأول والثاني)
- إثبات الشيء نفسه للموضوع ونفيه عنه دون وحدة وجودية للموضوع والوقت / دون اجتماع فعلي في الشيء (خلافا للمقترح الثالث والرابع والخامس)
- قضية 1: صحيحة أو خاطئة / قضية 2: خاطئة أو صحيحة (كما في المقترح الثالث لا كما في البقية).

29- Ibid., Catégories, Sec. III, chap. XI, §4, p. 122.

30- Barbara Cassin, p. 262. نذكر بالموقف الواضح للفيلسوف: إن الأضداد «يمكن أن تتحول الواحدة إلى الأخرى ما لم يكن الواحد منهما ضرورة فيزيائية، مثل الحرارة في النار. فإن الإنسان وهو في صحّة جيّدة يمكن أن يصبح مريضا والأبيض يمكن أن يصير أسود والبارد يمكن أن يصير حارا، والحار يمكن أن يصير باردا، والجيد يمكن أن يصير رديئا، والرديء يمكن أن يصير جيدا. هكذا فالإنسان الفاسد مأخوذا بعبارات أفضل ونصائح أفضل [...] سينتهي، إذا لم يعقه الزمن، للوصول إلى طريقة وجود مختلفة تماما عن الأولى» (راجع العنصر المعنون: «تعريف المتقابلات»)

31- Ibid.

32- Ibid.

33- Cf. Richard Bodéüs, Aristote, Vrin, 2002, p. 225.

34- A. Doz, Op. Cit., p. 99.

35- Aristote, Op. Cit., Herméneia, Chap. VII, §II, p. 163.

36- Ibid.

37- Ibid.

38- يعني الوسط بين السوفسطائية والإيلية الذي سبق وصفه.

39- A. Doz, Op. Cit.

40- Ibid., p. 50.

41- Aristote, Op. Cit.

42- يبدو أنه من الصعب أن نسلم مع أرسطو أن القضية «كل إنسان أبيض» لها كقضية سالبة وحيدة: «بعض الناس ليس بأبيض»، فإن «لا أحد من الناس بأبيض» تمثل أيضا قضية نقيضة. والشيء نفسه مع «بعض الناس أبيض» فهذه لا تناقضها فقط «لا أحد من الناس أبيض»، بل أيضا «كل الناس بيض». ولكن مع أن «كل» تناقضها «بعض» و«لا واحد» وكذلك «بعض» تناقضها «لا أحد» و«كل» وغير ذلك، فإن الفيلسوف ينتقي واحدا من المناقضات فقط لـ«كل» ثم لـ«بعض». وبرأينا فإن ما يستحثه على ذلك تخوفه من تكثر السلوب حول الإثبات الواحد مما يؤدي كما أوضحنا من قبل إلى دخول الإمكان وخلخلة القول بالتناقض. لكننا نفترض عدم تمييز الفيلسوف بين القضية السالبة وتحققها الموجب، فإن القضية السالبة لقضية موجبة تكون واحدة بالفعل لكن تحققها الموجب ليس واحدا بالمرة.

إن القضية «القلم أزرق» مثلا، إذا سلمنا بأن لها قضية واحدة سالبة، أي قضية واحدة سالبة تتنافى معها وتشكل معها تناقضا إذا قصدنا الموضوع نفسه بالمطلق والمحمول نفسه، أعني القضية السالبة: «القلم ليس أزرق»، فإن لها

ما لا يتناهى من القضايا الموجبة التي تمثل تحقق هذه القضية السالبة مما يشكل سلبا لها (أعني للقضية الأولى الموجبة: القلم أزرق) مثلما هو شأن جميع القضايا التالية: القلم أحمر، القلم أسود، القلم أخضر، الخ. فكل هذه قضايا تشكل سلبا لـ«القلم أزرق» بشكل يسمح بالتأكيد أن للقضية الأخيرة المفردة أكثر من سلب واحد.

إن أرسطو لم يميز آنفا بين الأمرين أو هو لم يدقق في تمييزه مع أنه دقق في موضع آخر. فقد عدّ القضايا السالبة بالنفي هنا هي ذاتها القضايا السالبة بالإثبات. ولما كان الأمر مختلفا كما تبين، فإن الأمثلة التي قدمها الفيلسوف تبدو غير دقيقة. إن القضية السالبة الوحيدة لقضية موجبة إنما هي القضية السالبة بالنفي المباشر كقولنا «القلم ليس أزرق» كقضية سالبة لـ«القلم أزرق». أما ما سوى ذلك من القضايا السالبة بالإثبات فهي لا متناهية. وهكذا فإذا استعرنا الأمثلة الأرسطية نفسها، فإن القضية: «كل إنسان أبيض» لا يكون سلبها الوحيد إلا في القضية: «ليس كل إنسان أبيض» وقد يعني هذا النفي أن «بعض الناس أبيض» أو «لا أحد منهم أبيض» أو غير ذلك. فكل ذلك سلب بالإثبات لا يمكن حصره. لكنه مهما امتد، فإنه محتوى داخل السلب الوحيد بالنفي الذي للقضية، أعني: «ليس كل إنسان أبيض». كذلك الأمر بالنسبة لـ«بعض الناس أبيض»، فإن سلبها الوحيد ليس سوى سلبها بالنفي المباشر «ليس بعض الناس أبيض»، أما سلبها بالإثبات فإنه ليس واحدا، إذ نجد «كل الناس أبيض» و«لا واحد من الناس أبيض». وغير هذه القضايا كثير مما يمكن التمادي في وصفه.

43- Ibid., Catégories, Sec. III, Chap. X, §8, pp. 111-112.

44- Ibid., p. 112.

45- Ibid., §9.

46- Jan Lukasiewicz, Du principe de contradiction chez Aristote, trad. du polonais par Dotora Sikora, éd. de l'éclat, Paris, 2000, Préface de Roger Pouivet, p. 19.

47- في الفصل التاسع من كتاب العبارة يذكر أرسطو في الفقرة الأولى بأنواع القضايا وقيمة الصحة فيها:

- القضايا المتعلقة بالماضي والحاضر (أي المشيرة إلى موضوع حاضر محدد): ضرورة واحدة صحيحة / والأخرى خاطئة.
- القضايا الكلية المعبر عنها بشكل كلي (كل - لا أحد): ضرورة واحدة صحيحة والأخرى خاطئة.
- القضايا الجزئية (هذا ...): ضرورة واحدة صحيحة والأخرى خاطئة.
- القضايا الكلية غير المعبر عنها بشكل كلي أي اللامحدّدة (الإنسان) وتكون

صحيحة معا = لا ضرورة صحيحة أو خاطئة.

بعد ذلك يطرح للبحث نوعا آخر من القضايا: القضايا الجزئية المستقبلية. وإنه ليستعرض أولا ثلاثة آراء بهذا الشأن حول نفيها وإثباتها محددا من خلالها إشكالا يحاول حلّه باستعراض رأيه في الأخير.

ففي الفقرة الثانية يستعرض الرأي القائل أن القضيتين الموجبة والسّالبة بشأن المستقبل صحيحتان. لكن ذلك غير صحيح بالنظر إلى تحققها، فليس ثمة «واقعيا» في نهاية الأمر من احتمال سوى كون إحداهما صحيحة إذا وجد ما تحكم عليه بالمطابقة والأخرى خاطئة أو العكس (راجع أرسطو، المرجع السابق، المترجم، هامش ص. 171، تعليق على الفقرة14 ، عمود 2).

بعد ذلك يستعرض أرسطو في الفقرات 3 و4 الرأي القائل أن القضيتين المتعارضتين بالنفي والإثبات إحداهما صحيحة والأخرى خاطئة على نحو محدد. ذلك أن كل ما يأتي لا يأتي صدفة بل لكونه «كان دائما صحيحا أن نقول أنه كان أو سيكون» (المرجع نفسه، فقرة4 ، ص. 167). حسب هذا الرأي فإن حصول الشيء إنما هو نتيجة لتمش ضروري أي لجملة من الأسباب التي تتظافر في كل لحظة من لحظات خروجه من الإمكان إلى الفعل لتجعل النتيجة نهاية محتّمة. ثمة هنا افتراض أن الممكن وفق شروط ما يتحدد على نحو يجعل المستقبل نهاية مقضية سلفا. إلا أن أرسطو لا يقبل أن يكون الممكن متحددا على نحو قبلي، إذا لما كان من معنى لكونه ممكن. وإنه لا يمكننا من البداية أن نجد تحديدا لهذا الإمكان أو ذاك، بالنفي أو بالإثبات.

في الفقرات 5 و6 يتعرض إلى الرأي القائل أنه لا الواحدة ولا الأخرى من القضايا صحيحة، أي أنها جميعا خاطئة (ربما لأن القضية إقرارا أو نفيا لا تجد ما يصدقها، موضوعا يمثل معيار صحتها، ويفهم هذا كتكذيب لها. فإذا قلنا مثلا «إن المعركة ستحصل غدا» دون انتظار الغد ليصدقها أو يكذبها فعليا واعتبرنا الصحة فقط حضور موضوع هذا شأنه، فإن القضية خاطئة لعدم وجود ما يصدقها واعتبار عدم وجود هذا تحديدا سالبا). لكن أرسطو يعترض، مفترضا علاقة القضايا بتحقق ممكن، بأنه حيث تكون قضية توكيدية خاطئة، لا يمكن إلاّ أن تكون القضية السالبة صحيحة وحيث تكون السالبة على العكس خاطئة، تكون الأخرى صحيحة. فلا يمكن من زاوية النظر هذه، أن تكون القضيتان السالبة والموجبة، خاطئتين معا. كما أنه إذا كانت قضية صحيحة في الحاضر لعلة ما مثلما بين أرسطو في الفقرة 6، فإنه لا داعي لتخطئتها في المستقبل إذا استعادت العلة نفسها. وهاهنا أيضا تكون قضية مستقبلية صحيحة. كما أن القضيتين المتعارضتين لا تكونان صحيحتين معا لأنه بالنظر إلى وضعهما الممكن قبل التحقّق هما محتملتان فقط ولا تكونان كما ذكرنا خاطئتين معا بالنظر إلى تحقّقهما الممكن الذي لا يكون إلا صحيحا أو خاطئا.

هكذا يجد أرسطو نفسه بداية من الفقرة 7 مدفوعا إلى صياغة إشكال بشأن القضية المستقبلية: أما من جهة، فمن الضروري أن تكون إحدى القضيتين المتقابلتين صحيحة والأخرى خاطئة حينما يتعلق الأمر بالتحقّق. ذلك أن الموجود لا يتناقض وهو الذي يفرض على القضية الصحة والخطأ. فالنفي والإثبات حكمان تابعان للوجود واللاوجود وليسا بداية حرة للمداولة الإنسانية تكون غير ضرورية. إن الوجود واللاوجود برأي أرسطو مستقلان عن النفي والإثبات. يقول: «من الواضح أن الأشياء تمكث ما هي إيّاه، حتى وإن لم يثبتها الواحد أو ينفيها الآخر. فهما (الوجود واللاوجود) لن يكونا أو لا يكونان لأننا نؤكدهما أو ننفيهما» (المرجع نفسه، فقرة 9، ص 169.).

وهذا يعني أنه إذا تعلق الأمر بموضوع تحقق ممكن في الزمن لم يكن للقضية حرية الإثبات والنفي بل صارت ضرورية (انظر المرجع نفسه، فقرات 7،8، 9).

لكن من جهة أخرى، فإن أرسطو لا يسلم بضرورة محدّدة سلفا تكون وفقها القضايا إما صحيحة أو خاطئة على نحو محدد. فإنقاذا للحرية الإنسانية (انظر المترجم، تعليق على فقرة 7، ص ص. 168-172)، وبالحق استجابة لحقيقة كون «التجربة تثبت لنا أن سبب الأشياء المستقبلية يكمن غالبا في إرادتنا وأفعالنا]... فإنه[في هذه الأشياء الوجود واللاوجود ممكنان على حد السواء» (المرجع نفسه، فقرة 10، ص. 170).

يقرر أرسطو أن القضايا المستقبلية من جهة ما هي ممكنة التعريف في هذا الإتجاه أو ذاك دون ضرورة، ليست بعد صحيحة أو خاطئة. لكنها بالنظر إلى ممكن التحقق صحيحة أو خاطئة. يقول: «في هذه الأشياء، يجب أن يكون أحد أطراف التناقض أو الآخر صحيحا أو خاطئا، ليس مع ذلك هذا أو ذاك على وجه الدقة، ولكن بشكل غير متميز. ويكون الواحد أكثر حقا من الآخر أن يكون صحيحا، ولكنه ليس بعد صحيحا أو خاطئا. من البين إذن كونه ليس ضروريا أن يكون في كل إثبات وكل نفي مقابل، أحد الأطراف صحيحا والآخر خاطئا، لأنه ليس الأمر كذلك بالنسبة لما ليس موجودا، بل يمكن أن يوجد أو لا يوجد كما هو الشأن بالنسبة للأشياء الموجودة فعليا» (المرجع نفسه، فقرة 14، ص. 172).

إن القضايا المستقبلية إذن تقرأ وفق ثلاثة تصريفات هي في النهاية تؤكد المعنى نفسه. فالقضية المستقبلية من جهة تحققها الممكن هي صحيحة أو خاطئة ككل القضايا المتحققة عينيا. أما من جهة وضعها الممكن، فإذا أبصرناها على نحو غير محدّد (لا بما هي هذه القضية بالذات أو تلك)، كانت أيضا صحيحة أو خاطئة لكن على نحو غير محدد أي منطقيا فحسب لا واقعيا، وإذا أبصرناها سلفا على نحو محدد (بما هي هذه القضية بالذات أو تلك)،

كانت لا صحيحة ولا خاطئة.

إن أرسطو يؤكد في خاتمة حديثه السابق أنه ليس ضروريا هكذا أن يكون النفي والإثبات متقابلين بالصحة والخطإ (أحدهما صحيح والآخر خاطئ).

48- يشير أرسطو في الفصل X من كتاب العبارة إلى هذا النوع من القضايا بما هي لا صحيحة ولا خاطئة، وهي لا تستحق إسم المثبتة أوالمنفية. يقول في الفقرة 15: «إن القضايا المتقابلة بأسماء وأفعال لا محدّدة، مثل لا إنسان، لا عادل تبدو كسلوب négation s معبر عنها دون أسماء ولا أفعال. ومع ذلك ليس ثمة من ذلك شيء، لأنه يجب أن يكون السلب دائما إما صحيحا أو خاطئا. إلا أنه، حينما نقول لا إنسان، فإننا لا نعبّر عن حقيقة أو خطإ كما حينما نقول إنسان»)المرجع نفسه، ص.178).

يبرهن أرسطو على أن القضايا بأسماء وأفعال لا محدّدة لا تعدّ سلبا لأن السلب يجب أن يكون صحيحا أو خاطئا، وهذه لا صحيحة ولا خاطئة (أنظر المرجع نفسه، الهامش).

إن قضية من نوع «اللاإنسان لا عادل» تنفي العدل عن الإنسان. إلا أن «لا إنسان» اسم لا محدد، أي، مثلما فصّل أرسطو من قبل، إسم لا يشير إلى شيء محدد بل يشير إلى كل شيء وإلى اللاشيء. ولما كان اللاعدل لا يحمل إلا على شيء محدد مثل «سقراط» فإنه لا يحمل على «لا إنسان» ولا ينفى عن اللاإنسان. ويكون السلب هاهنا لا صحيحا ولا خاطئا.

هذا يعني أن أرسطو يميز بين السلب الحقيقي المشروع الذي يكون صحيحا أو خاطئا كقولنا «سقراط لا عادل» والسلب غير الحقيقي / غير المشروع ك«لا سقراط لا عادل» الذي إذ ينفي أرسطو إمكانية وصفه بالصحيح والخاطئ، فإنه يفترض أنه لا موضوع له تقوم عليه إمكانية قياس السلب بالنظر إليه أي إمكانية التثبت من صحته وخطئه. إلا أن هذا يعني أن السلب إذ يتعلق باسم محدد «سقراط لا عادل» يشير إلى موضوع يمكن بالنظر إليه قياس صحته وخطئه. فالفعل اللامحدد حسب أرسطو هنا إذا تعلق باسم محدد يكون محددا على نحو ما، ربما بالسلب.

بقي أن هاهنا إشكالا وغموضا لدى أرسطو. فالفيلسوف لا ينكر من جهة أن الفعل اللامحدّد / السالب المحمول على إسم محدّد يكون صحيحا أو خاطئا تماما مثل الإثبات. فقولنا «سقراط لا عادل» هو بهذا الشأن كقولنا «سقراط عادل» من حيث إمكان التثبت من صحته وخطئه بما يعني قيام موضوع محدد له يقاس بالنظر إليه ذلك. لكن هذا لا يتفق من جهة ثانية مع ما أكده أرسطو بشأن الفعل اللامحدد من حيث أنه يشير إلى كل شيء ولا يشير إلى شيء يمكن قياس الصحة والخطإ بالنظر إليه.

نفترض أنه من الضروري أن يفهم اللاتحدّد كـ تحدّد سالب وأن يتسع تعريف

المحدّد من جهة أخرى إلى التحدّد السالب.

49- في الفقرات 8 و9 و10 حيث الحديث عن أنواع التناقض، يتحدث الفيلسوف عن القضية الجزئية، وقد كان من قبل قسّم القضايا إلى كلية وجزئية. لكنه لا يتوسع قيد أنملة في شرح الأمر المتعلق بالقضية الجزئية، بل يشير إلى تشابه مع ما ذكره بخصوص الكلية تاركا لنا الفرصة للقياس والمماثلة إذا أردنا معرفة التناقض في القضايا الجزئية. يقول: «وهكذا الشأن بالنسبة للمتناقضات الفردية: سقراط أبيض، سقراط ليس بأبيض» (المرجع نفسه).

إن الحق الذي يتركه لنا للتفكير هاهنا هو ما يلي: إن القضية الجزئية «سقراط أبيض» تتناقض مع «سقراط ليس بأبيض» في حالة خاصة تتميز بما يلي:

- أن يكون سقراط شيئا واحدا، الشيء نفسه شخصا وزمانا. يجب أن لا يكون سقراط إسما لأكثر من شخص، ففي هذه الحالة يمكن أن يكون «سقراط 1 (مثلا) أبيض» و«سقراط 2 لا أبيض» دون تناقض، كما يجب أن لا يكون سقراط، إذا كان واحدا، مشارا إليه في لحظات زمنية متباينة، فإنه لا تناقض أن يكون «سقراط في اللحظة 1 أبيض» و«في اللحظة 2 لا أبيض»، إذ التغير شيء لا ينفيه أرسطو، كما يجب أن لا يكون «أبيض» يشير إلى معنيين مختلفين كبياض الخلق وبياض الخلق (صفة معنوية)، فإنه بالإمكان أن يكون «سقراط أبيض الخلق» لكنه «ليس أبيض الخلق». تماما كما أن قول أرسطو يحتمل أن يكون «سقراط أبيض» برصد من موضع أول و«لا أبيض» برصده من موضع ثان. إن هذا أيضا أمر ممكن حسب احتمالات القول الأرسطي التي يدعمها ثراء مفهوم الوجود لديه. فحسب الفيلسوف لا تناقض إلا إذا كان الموضوع أو الشيء المعني بالحكم واحدا من جميع الوجوه زمانا ومكانا ومعنى وماهية، الخ، وأن يكون القول حوله متقابلا opposé بصورة متناقضة contradictoire: أ – لا أ.

- أن تكون القضية محدّدة. والقضية الجزئية بطبعها محدّدة حسب أرسطو، إذ اللامحدّد هنا هو فقط «سقراط» كتصور أو كمفهوم. فقولي «سقراط» لا صحيح ولا خاطئ، وهو يحتمل أن يكون «سقراط في البيت كما في الشارع». إن حمل حكم عليه كمفهوم لا يتناقض مع سلبه عنه: «سقراط في البيت» قضية لا تتناقض مع «سقراط ليس في البيت» لأن الأمر لا يتعلق هنا بتحديد موضع يوجد فيه سقراط بل بتحديد إمكان ينتمي إليه من حيث هو مفهوم. وهاهنا ينتمي إليه أن يكون في البيت أو لا يكون دون أدنى تعارض بين الممكنات. إن التناقض يبدأ فقط حين نحدد وضعا ما، مكانا ما، زمانا ما، فعلا ما، انفعالا ما، كما ما، كيفا ما، جوهرا ما، حالة ما، علاقة ما لسقراط. هنالك يصير تحديد المقابل على نحو تناقض للشيء ذاته مستحيلا، وذلك شأن القضية الجزئية: «سقراط أبيض»، «سقراط ليس أبيض» بمجرد تشكلها كقضية (لا كما الشأن مع القضية الكلية التي تكون لا محددة إذا غاب المحدد «كل» أو «لا أحد» (لا شيء)

ومحددة فقط إذا أدخلت عليها أداة التحديد. وبلغة أخرى، فإن القضية الجزئية لا تحتمل إلا التحديد وهو ما هو ممكن فحسب في القضية الكلية. وذلك ما يريد أرسطو بيانه توضيحا لمن لا يتصور هذا الفرق داخل القضية الكلية ويماثلها بالجزئية. لذلك ينبري الفيلسوف في الفقرة 10 لتمييز كان ذكره من قبل بين نوعي القضايا وهو هنا يفصّله. الغاية من ذلك أن يؤكد أن القضية الجزئية وحدها تكون ضرورة إما صحيحة فقط أو خاطئة فقط في حين تكون القضية الكلية، إذا لم تكن محددة / معبر عنها بطريقة كلية – تكون قابلة للنقيضين.
يشدد أرسطو في الفقرة 10 على أنه في النوع الأخير من القضايا «ليست الواحدة دائما صحيحة والأخرى خاطئة، وهكذا فنحن نستطيع أن نقول معا وبشكل صحيح «الإنسان أبيض» و«الإنسان ليس بأبيض»؛ «الإنسان جميل» و«الإنسان ليس جميلا»» (أنظر المرجع نفسه، فقرة 10، ص ص. 162-161).

وإذ يعرض إلى رأي المشككين في دقة هذا الكلام بشأن القضية الكلية، فإنه يذكره ليشكك هو بدوره في الأساس الذي بنوا عليه موقفهم، وهو عدم تمييزهم بين القضية الكلية المحددة (لا واحد من الناس أبيض) والقضية الكلية غير المحددة (الإنسان ليس بأبيض). فإن هاتين القضيتين لا تتعايشان (حسب الترجمة الفرنسية التي وجدناها ne coexistent pas) والأفضل أنهما ليستا شيئا واحدا، ففي الأولى تحديد يمنع النقيض وفي الثانية لا تحديد يسمح بإمكان النقيض.

50- Ibid., Catégories, Sec. III, Chap. X, §21, p. 119.

51- Ibid., §23.

52- Ibid., pp. 119- 120.

53- Ibid., §24, p. 120.

54- Ibid.

55- Ibid.

56- لا نعتني طبعا كثيرا بالصعوبات العالقة في النص الأرسطي إلا بقدر الحاجة لتبين مساحات نشاط مبدإ التناقض. وهاهنا يبتعد الفيلسوف نسبيا عما وسع هو نفسه إليه عدم إمكان تطبيق المبدإ أعني الإمكان وتمييزه الذي رأيناه بين القوة والفعل (أن يكون سقراط بالفعل أعمى أو بصيرا لحظة اكتمال نموّه وسقراط بالقوّة أعمى أو بصير لحظة ولادته). فإنه كون سقراط بالقوّة أعمى أو بصير، وإن لم يكن في ذلك تحدّد مطلق بالفعل، إلاّ أنّه هاهنا تحدّد نسبي، تحدّد ما يتميز عن العدم المطلق كمطلق تحدّد سالب. في هذا التحدّد النسبي يكون سقراط ممكن أعمى، ممكن بصير أو هو معا أعمى وبصير ولا

أعمى ولا بصير، وتلك صفة الإمكان، القابلية، الإستعداد، الوجود بالقوّة، وهو ما لا نجده في التحدّد مطلق السلب.

وهكذا فإن قولنا «سقراط أعمى» أو «سقراط بصير» حول ممكن لم يأته سقراط بعد بالتعين، ليس خطأ بل ممكن خطإ بما أن الإمكان المضاد لما هو في الحكم وارد لا محالة ويعوق لذلك الحكم بالخطإ. إن القضيتين ليستا إذن خاطئتين بل ممكنتا الخطإ أي ممكنتا الصّواب فحسب. وذلك ممكن تفكيره من خلال أرسطو نفسه الذي بين في حديثه عن الإمتلاك والحرمان أن الغياب في معنى الحرمان لا يطلق عليه حكم سالب كما هو شأن العدم.

57- أنظر فقرة 5، ص.161.

58- Cf. Ibid., §6, p. 162.

59- Ibid., §7.

60- Ibid.

61- J. Lukasiewicz, Op. Cit., p. 20.

62- Cf. Thomas de praetere, Op. Cit., p. 2.

63- Barbara Cassin, Op. Cit., p. 261.

64- Thomas de praetere, Op. Cit., p. 5.

65- Ibid., pp. 11-12.

بيبليوغرافيا

*** المصادر**

Aristote : Logique, Tome 1 - Catégories- Herméneia, trad. J. Barthélemy Saint - Hilaire, Librairie de Ladrange, Paris, (date non trouvée).

*** المراجع**

عربية

روبار بلانشي: المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ترجمة خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.

فرنسية

- Aubenque (Pierre) : Etudes sur Parménide, T1, J. Vrin, 1987.
- Bodéüs (Richard) : Aristote, Vrin, 2002.
- Cassin (Barbara) et Narcy (Michel) : (La décision du sens : le livre Gamma de la métaphysique d'Aristote, J. Vrin, 1989.

- De praetere (Thomas) :Le principe de non-contradiction et la question de l'individualité du sujet، Ed. Peeters Louvain، Paris، 1999.
- Doz (André) : La logique de Hegel et les problèmes traditionnels de l'ontologie، J. Vrin، 1987، 2007 (reprise).
- E. Harris (Errol) : Lire la logique de Hegel، Ed. L'Age d'Homme، Lausanne، 1987.
- Lukasiewicz (Jan) : Du principe de contradiction chez Aristote، trad. du polonais par Dotora Sikora، éd. l'éclat، Paris، 2000، préface de Roger Pouivet.